

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات دبلوماسية

البعد الثقافي في العلاقات التركية الجزائرية

2016/2006

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ:

أحمد طالب أحمد

إعداد الطالب:

عبد القادر صديقي

لجنة المناقشة:

بوشرف كمال..... رئيسا

أحمد طالب أحمد..... مشرفا

لعجاني وسيلة..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر الجزيل والحمد الطويل لربي وخالقي على توفيقه لي في إتمام هذه المذكرة.

ثم لأستاذي "أحمد طالب أحمد" على كرمه وعظيم صبره وتحشمه مسؤولية الإشراف على هذه المذكرة،

وعلى نصائحه القيمة.

وإلى كل من كان له أثر معنوي أو مادي في مسيرة إنجاز مذكرتي أقول: "شكرا لكم".

إهداء

إليكِ يا أمي

إليكِ يا أبي

وإلى كل الآخرين.

عبد القادر

ملخص الدراسة:

شهدت العلاقات الجزائرية - التركية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة انطلاقا من ارتفاع حجم التبادل التجاري، ووصولاً إلى درجة معتبرة من التنسيق السياسي في مسائل حيوية مردها رغبة الدولتين في بناء علاقات تعاون وشراكة ندية قائمة على المصلحة المتبادلة لتحقيق المكاسب المادية، وترقية سبل العيش لدى الشعبين الجزائري والتركي، وذلك من خلال استثمار الإرث المشترك تاريخيا وحضاريا، وكذا بالارتكاز على ما تملكانه من إمكانيات اقتصادية تجعل من العلاقات الثنائية ذات أفق واعد يوحي ببناء شراكة متكاملة الأركان تصب في المصلحة المشتركة للجزائر وتركيا.

Résumé

Les relations algéro-turques ont connu ces dernières années un grand développement à partir de l'augmentation du rechange commerciale en arrivant à un certain degré de coordination politique, Cette coordination marquée explique la volonté des deux pays pour des relations de partenariat et de coopération dans tous les domaines afin d'atteindre les ambitions de leurs peuples en s'investissant dans l'héritage culturelle et historique entre les deux pays et en s'appuyant sur leurs capacités économiques qui donne un avenir prospère aux relations bilatérales.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول: الثقافة مقارنة مفاهيمية.

المطلب الأول: الإطار العام للثقافة.

المطلب الثاني: محددات الثقافة ومكوناتها.

المبحث الثاني: البعد الثقافي في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: الثقافة في نظرية العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: أهمية ومكانة الثقافة في العلاقات الدولية.

الفصل الثاني: مقارنة معرفية للعلاقات التركية الجزائرية.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الجزائرية

المطلب الأول: مرحلة الحكم العثماني.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد استقلال الجزائر.

المبحث الثاني: الشراكة التركية الجزائرية.

المطلب الأول: البعد الجيو سياسي للعلاقات التركية الجزائرية.

المطلب الثاني: مجالات وأبعاد الشراكة بين الدولتين.

الفصل الثالث: تجليات البعد الثقافي في العلاقات التركية الجزائرية.

المبحث الأول: البعد الثقافي في سياسة تركيا الخارجية.

المطلب الأول: أدوات توظيف البعد الثقافي في سياسة تركيا الخارجية.

المطلب الثاني: أهداف توظيف تركيا للبعد الثقافي في سياستها الخارجية.

المبحث الثاني: البعد الثقافي في سياسة تركيا الخارجية اتجاه الجزائر 2006-2016.

المطلب الأول: العامل الثقافي كمحرك للعلاقات التركية الجزائرية.

المطلب الثاني: مظاهر البعد الثقافي في العلاقات التركية الجزائرية.

خاتمة

مقدمة

تعد الثقافة ولا شك عنصرا مهما من العناصر المشكلة لحياة المجتمعات الإنسانية باختلاف مستوى تطورها، ولهذا لا يمكن الحديث أبدا عن مجتمع بلا ثقافة تؤطره وتشكل وعيه ووجوده الجمعي في أبعاد الزمن الثلاثة -الماضي والحاضر والمستقبل-، فما فتئت المسائل والجوانب الثقافية تثار بحدة في كل العصور وخاصة في عصرنا الحالي، حيث شغلت الأوساط الشعبية والرسمية والباحثين في مختلف الآفاق المعرفية، وبتطور الاجتماع البشري وازدهار الحضارة الإنسانية تطورت بذلك الثقافة في بنيتها ومضمونها ووسائلها بفضل العلاقة التي نشأت بين العامل الثقافي والعامل الاقتصادي من جهة وبفضل التطور التكنولوجي في مجال وسائل الاتصال والإعلام من جهة أخرى.

فالعامل الثقافي لعب دوره التاريخي في العلاقات بين الدول المختلفة فالحضارة العربية الإسلامية ربطت بين الفتوح الإسلامية والثقافة العربية على نحو تحقق في أرجاء العالم العربي وإن وقف على حدود فارس شرقا و الأناضول شمالا و منابع النيل جنوبا و الأطلسي غربا، ولعل عودة تزايد دور العامل الثقافي في السنوات الأخيرة رغم تسليمنا بارتباطه السياسي بأفكار العولمة ومفهوم صراع الحضارات ونتائج الحادي عشر من سبتمبر، إلا أنها سوف تظل مرتبطة بشخصية كل دولة وأعماقها التاريخية وأبعادها الثقافية، إن دور العامل الثقافي في العلاقات الدولية في تزايد مستمر وتأثير متصاعد هيأت له ذلك أسباب مضت، ودفعت به عوامل ظهرت، وساعدت عليه ظروف استجدت.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تلقي الضوء على دولة تصنع الحدث سواء على المستوى الإقليمي والعربي بالخصوص أو على المستوى الدولي بالعموم وهي دولة تركيا والتي يزداد يوما بعد يوم حضورها الفعال في الساحة الدولية بناء على تطور مستواها الاقتصادي وتحركاتها المختلفة في كل الاتجاهات وعلى كل الأصعدة، بالإضافة إلى هذا

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تركيزها على بعد مهم من أبعاد العلاقات الدولية لا يحظى بالكثير من الاهتمام في الدراسات الأكاديمية والأبحاث العلمية وهو البعد الثقافي في إطار محدد في الدراسة بالعلاقات التركية الجزائرية ولا شك أن الدولتين لهما من القواسم المشتركة الكثير مما يندرج في دائرة المجال الثقافي استنادا إلى العلاقة التاريخية ومجمل الروابط التي تجمعها، ومن هنا لا شك أن دراسة العامل الثقافي الذي يعد من أكثر العوامل حساسية وتأثيرا في العلاقات الدولية يبدو ذو أهمية كبيرة بالنسبة لدارسي العلوم السياسية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الوقوف على المعلومات التي تخص العلاقات بين تركيا والجزائر استنادا إلى الخلفية التاريخية ومحاولة تتبع مسار تطور هذه العلاقات.
- تبين مدى أهمية البعد الثقافي في تحريك وتعزيز العلاقات بين الدول وتنميين البعد الاقتصادي والسياسي.
- تبين مكانة الثقافة كعامل مهم في حقل نظرية العلاقات الدولية.
- تقصي الشراكة الثقافية التي تجمع بين تركيا والجزائر بوصفها بعدا مهما من أبعاد العلاقة بينهما.

أسباب اختيار الموضوع:

لكل باحث أسباب تدفعه وتحفزه على خوض غمار البحث العملي في قضية أو موضوع أو ظاهرة ما وتتقسم هذه الأسباب في الغالب إلى نوعين أسباب ذاتية تخص شخص البحث وبواعثه الداخلية وأسباب موضوعية تخص الموضوع المراد دراسته والأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع هي:

الأسباب الموضوعية

- عمق وامتداد العلاقات التركية الجزائرية تاريخيا.
- النمو الاقتصادي المتصاعد الذي تشهده تركيا.
- تزايد النفوذ التركي في المنطقة العربية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.
- الحاجة إلى تسليط الضوء على البعد الثقافي كعامل مهم في إدارة العلاقات بين الدول وبيان مدى مساهمته في خدمة تعزيز هذه العلاقات.
- ارتباط الموضوع بالجزائر وحاجة الدولة للتفكير في البعد الثقافي كمحرك للاقتصاد.

الأسباب الذاتية

- الاهتمام الشخصي بالمسائل والقضايا المتعلقة بالعامل الثقافي بشكل عام وفي حقل العلاقات الدولية بشكل خاص.
- متابعة الباحث للمنتجات الثقافية التركية ورواجها في الوطن العربي ككل ومن بينها الجزائر.
- الإعجاب بالتجربة التركية في أغلب مستوياتها.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: تسعى الدراسة إلى الإحاطة بالمعلومات المتعلقة بالعلاقات التركية الجزائرية.

الإطار الزمني: تنحصر الدراسة في الفترة الممتدة بين 2006 و 2016 وهي المرحلة التي شهدت تسيد حزب العدالة والتنمية في تركيا واستقرار الوضع السياسي في الجزائر مقارنة بالدول العربية التي عرفت ما يسمى بالربيع العربي.

الإشكالية:

إن العلاقات التركية الجزائرية هي محصلة تفاعل عوامل جغرافية وبشرية واقتصادية وسياسية، تركز على خلفية تاريخية يمكن أن تسهم في تعميق الروابط بين الأتراك والجزائريين ويمكن للروابط المشتركة أن تؤدي دورا في تحويل معطيات الواقع الجغرافي إلى تفاعل ثقافات وصناعة تاريخ وترابط مصالح، هذه العلاقات التي تتمظهر في كل أبعاد العلاقة الفاعلة بين الدولتين بدء بالجانب السياسي والاقتصادي تتكأ على مشترك ثقافي عميق وكبير بين تركيا والجزائر، ويمثل البعد الثقافي مجمل العادات وكل أشكال السلوك الموروثة عن الماضي ومختلف الأعراق والطرائق المعتمدة في بلورة المواقف العملية من القضايا المطروحة على جدول أعمال المجتمع والمتحكمة إلى حد بعيد في تحديد ردود الفعل تجاه مستجدات الحياة التي تميز شعبا عن آخر باعتبارها نوعا من ثقافته السياسية العميقة وحضور الثقافة بهذا الشكل هو حضور حتمي سواء أكان واعيا أم غير واعى مدركا في جميع تجلياته وأبعاده أو مستوعبا في جزء منها فحسب، ولا شك أن هذا البعد يتم توظيفه بأشكال متعددة في تعزيز وتطوير العلاقات الدولية وتتنحصر دراستنا في محاولة الوقوف على تجليات البعد الثقافي في العلاقات التركية الجزائرية.

وانطلاقا من ذلك ستكون دراسة البعد الثقافي في العلاقات بين البلدين على أساس

طرح سؤال الإشكالية التالي:

ما هي مظاهر البعد الثقافي في العلاقات التركية الجزائرية؟

وتتدرج تحت هذا التساؤل تساؤلات فرعية هي:

التساؤلات الفرعية:

- 1- ما المقصود بالبعد الثقافي؟
- 2- ما المكانة التي يحظى بها متغير الثقافة في نظرية العلاقات الدولية؟

3- هل هناك تعاون ثقافي بين تركيا والجزائر؟

4- ما هي القطاعات التي يتجلى فيها ذلك؟

الدراسات السابقة:

رغم الأهمية العلمية للموضوع إلا أن الدراسات التي تناولته وتم الاطلاع عليها ليست بالكثيرة، حيث تم الاطلاع على دراستين عالجتا موضع البعد الثقافي:

- دراسة للطالبة فاطمة حمونة "البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011، حيث عالجت هذه الدراسة البعد الثقافي نظريا وتعمقت فيه من خلال دراسته في السياسة الخارجية للنموذج المختار "الإتحاد الأوروبي" وتم الاستفادة منها بشكل كبير فيما يخص الأمور النظرية.
- دراسة للطالبة إلهام سوراخ "البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية تجاه إفريقيا دراسة الحالة القرن الإفريقي (2000-2015)" مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إفريقية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2015/2016، حيث عالجت الدراسة البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية تجاه دول القرن الإفريقي وكشفت أن التأثير الصيني في القرن الإفريقي يمر عبر مجموعة من الفواعل يتصدرها الاقتصاد، السياسة، الأمن والثقافة تعبر عنها الصين من خلال دبلوماسية ثقافية نشطة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة على منهج السرد التاريخي عند التطرق لأبعاد العلاقات بين الجزائر وتركيا تاريخيا وحضاريا في فترة وجود الجزائر تحت الحكم العثماني، واستخدام المنهج الوصفي عند تناول معطيات تتعلق بالعلاقات بين البلدين.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، وكل فصل يحتوي على مبحثين وكل مبحث يحتوي على مطلبين، الفصل الأول بمثابة الإطار النظري للمفاهيم والمصطلحات الرئيسية للدراسة وهي مفهوم البعد الثقافي ومفهوم الثقافة، بحيث كان المبحث الأول عبارة عن مقارنة مفاهيمية لمفهوم الثقافة عالجناه من خلال مطلبين أما المبحث الثاني فتناولنا فيه بالدراسة مفهوم البعد الثقافي في العلاقات الدولية

الفصل الثاني يتمحور حول الإطار المعرفي للعلاقات بين تركيا والجزائر من خلال مبحث أول يحاول الوقوف على الخلفية التاريخية لهذه العلاقات ويتطرق في مطلبين إلى مرحلتين هما مرحلة الحكم العثماني ومرحلة ما بعد استقلال الجزائر أما المبحث الثاني فيتمحور حول الشراكة التركية الجزائرية عبر مطلبين أولهما يستكشف البعد الجيوسياسي لهذه العلاقات وثانيهما يبحث في مجالات وأبعاد هذه الشراكة.

الفصل الثالث وهو محور الدراسة تحت عنوان "تجليات البعد الثقافي في العلاقات التركية الجزائرية" من خلال مبحثين أولهما يتطرق للبعد الثقافي في سياسة تركيا الخارجية بمعالجة أدوات وأهداف توظيف هذا البعد، والمبحث الثاني يحاول الوقوف على أهمية البعد الثقافي في العلاقات بين البلدين كمحرك لهذه العلاقات ومظاهر هذا البعد الحالية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول: الثقافة: مقارنة مفاهيمية.

المطلب الأول: الإطار العام للثقافة.

تعريف الثقافة:

إن الأهمية المركزية لمفهوم الثقافة تستوجب الحرص على أن يكون واضحاً لكل من يستخدمه وهذا يقتضي التعرف عليه تعريفاً دقيقاً لتتضح دلالاته وهو ما يستوجب تعريفه بالتطرق إلى أكثر من بعد ومفكر، إن مفهوم الثقافة من بين أكثر المفاهيم تعقيداً وقد كان هذا مدعاة الاختلاف بين العلماء في تعريف ماهية الثقافة أو طبيعتها أو مكوناتها فمن العلماء من استخدمها لوصف سلوكاً لطبقة اجتماعية معينة واستخدمها البعض الآخر ليعبر عن طاقة المجتمع على الخلق والإبداع واستخدمه فريق ثالث للتعبير عن مستوى تعليمي أو ثقافي معين ومن العلماء من اعتبر الثقافة مرادفاً لمفهوم الحضارة ومنهم من اعتبره مختلفاً عنه، ومنهم من يعبر بالثقافة عن العناصر المادية والمعنوية القائمة في المجتمع ومنهم من يعبر بها عن العناصر المعنوية فقط¹.

1. الثقافة لغة:

عرفت الثقافة باعتبارها طريقة كاملة للحياة لدى مجتمع معين، حيث يتم تعلمها وتقسيمها بين أفراد المجتمع، غير أن مفهوم الثقافة هو من المفاهيم المعقدة.

كلمة ثقافة culture من أصل لاتيني، وهي كلمة مأخوذة من الأصل الألماني kulture وتعني فلاح الأرض.

في العربية وكما جاء في معجم لسان العرب²: ثقّف الرجل ثقافة، أي صار حذقاً حفيفاً، ورجل ثقّف، أي حاذق الفهم، والمهارة وذو فطنة وذكاء، والمراد أنه ثابت المعرفة بما يحتاج إليه، ويقال ثقّف الشيء أي تعلمه بسرعة.

¹ عبد الحميد أحمد رشوان حسين، الثقافة دراسة في علم الاجتماع الثقافي، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 4.

² معجم لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ص ص 492 493.

- ومن بين المعاني التي تأخذها لفظة ثقافة نجد:
- الحذق، الفطنة، سرعة أخذ العلم وفهمه.
 - تقويم المعوج من الأشياء، وتنقيف الشيء تسويته ومنه المثاقفة وهو ما تسوى به الرماح.
 - إدراك الشيء والظفر به، أي ثقف فلان بمعنى أدركه وصادفه¹.
- وقد قدم ابن خلدون الثقافة في مقدمته الشهيرة على أنها العمران والذي هو صنع الإنسان، ويقول في هذا المجال: "إن الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم: أن الإنسان مدني بطبعه أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران"².
- ما يمكن ملاحظته من خلال الرجوع إلى أصل كلمة ثقافة في اللغة العربية أو الإنجليزية أن المفهوم لا يخرج عن نفس المعنى، غير أن الثقافة في اللغة الإنجليزية تضيف البعد الديني كمكون أساسي للثقافة، على أساس أن الدين يعتبر المنبع الأول للثقافة في القديم، فقد كانت الثقافة تعني الدين أو الحكمة أو الفلسفة، وكان المثقف هو النبي أو الحكيم أو الفيلسوف أو الأديب، وكان السلاطين والملوك يختارون لأبنائهم مؤدبين يعلمونهم مختلف الآداب والفنون والعلوم، وكل ما يحتاجونه ليصبحوا مؤهلين لممارسة الحكم³.
- إن المعنى اللفظي لكلمة ثقافة يضيق عن استيعاب مدلولها المتشعب، ذي الدلالات الكثيرة والأبعاد المتناهية، استعمل مصطلح الثقافة في العديد من الأدبيات واللغات العالمية، لاسيما في الأدبيات العربية، غير أن المصطلح لم يأخذ نفس المعنى في كل الأدبيات.

¹ إبراهيم محمد جواد، تعريف الثقافة، عن موقع: <http://www.annabaa.org/nba44/nazarat.htm>

² محمد الهادي عفيفي، في أصول التربية الأصول الثقافية للتربية، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1980، ص ص 121 122.

³ باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، ط1، دار الفكر العربي، لبنان، 2001، ص 30.

2. الثقافة اصطلاحاً:

معنى الثقافة اصطلاحاً أوسع من معناها اللغوي، لأن كلمة الثقافة لا تستطيع أن تستوعب مالها من دلالات ومعان، وقديماً استعملت كلمة الثقافة في العد الروماني للدلالة على العلوم الإنسانية التي تستقل بها أمة عن غيرها من الأمم، كعلوم الدين، واللغة والأدب، التي لها فلسفة معينة واتجاه مميز، كما استعملت للدلالة على الفنون غير العلمية وغير الطبيعية¹.

منذ ربع قرن أو أكثر ظهرت تعريفات لمفهوم الثقافة فقد استعرض ألفريد كروبير AL.Kroeber وكلايد كلاكهون C.Kluckhohn في كتابهما المعنون "الثقافة عرض نقدي للمفاهيم والتعريفات" إلى أن هناك ما بين 150 و164 تعريفاً للثقافة والمفاهيم المترتبة بها وكان في مقدمة هذه التعريفات ذلك الذي قدمه تايلور، فقد حظيت الثقافة بمحاولات تعريفية عديدة وخرجت كل محاولة كالعادة بالنسبة لمعطيات الفكر الإنساني لتعكس خلفية معينة عايشها صاحبها، وعلى سبيل المثال ما ذهبت إليه المدرسة الغربية إلى اعتبارها نتاج فكر الإنسان في الوقت الذي نظرت فيه المدرسة الماركسية إلى الثقافة على أنها ثمرة مجتمعية كطبيعتها في النظر إلى مختلف الأمور، إلا أن هناك شبه اتفاق بين علماء القرن 19 وأوائل القرن 20 على الأخذ بالتعريف الشهير الذي وصفه العالم البريطاني إدوارد تايلور E.B Tylor والذي كان أول من وجه الأنظار إلى تعريف الثقافة في كتابه "الثقافة البدائية" في عام 1871 والذي ركز فيه على الجانب المعنوي أو غير المادي وفيه حدد الثقافة بقوله "إن الثقافة أو الحضارة هي ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفنون والقانون والأخلاق والعادات والعرف وكافة المقدرات والأشياء الأخرى التي تؤدي من جانب الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع" ويرتكز التعريف على سمتين رئيسيتين هما التأكيد على النظر إلى الثقافة باعتبارها وحدة متكاملة والكل المركب الذي

¹ إبراهيم بن دايدة، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2008-2009، ص 11.

يضم مكونات الثقافة المتعددة والتي يترجمها بالرموز بكل تلك القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد والعرف¹.

وفي جميع الطرق التي استعملت فيها الثقافة تلميحاً أو تصريحاً جرى التعامل معها كشيء مغاير للطبيعة، فالأشياء التي يصنعها الإنسان ويمارسها هي معطيات ثقافية بينما الأشياء التي توجد أو تحدث بدون تدخل الإنسان تعتبر جزء من عالم الطبيعة، فالثقافة بهذا المعنى هي دائماً رمزية تكتسب بالتعلم وتشكل مظاهر للمجتمع الإنساني².

وعرف مالينوفسكي الثقافة بأنها تشمل المهارات الموروثة، الأشياء، الأساليب، أو العمليات الفنية، والأفكار، والعادات والقيم، وكلمة العادات التي أشار إليها مالينوفسكي تخرج بالتعريف من حيز الوسط البيولوجي إلى مجال الدراسات الاجتماعية، ومن العلماء من نظر إلى الثقافة باعتبارها نتاج العقل الإنساني من تفكير وعلم وفن وآداب وتكنولوجيا، فقد استخدم ماكيفر وبيج المصطلح للإشارة إلى كل ما صنعه أي شعب من الشعوب أو أوجده من مصنوعات يدوية ومجريات ونظم اجتماعية سائدة، ويثير تعريف الثقافة على هذا النحو السابق عدة مشكلات، فالثقافة برغم أنها تتميز بالعمومية في تجربة الإنسان، إلا أن هذا لم يمنع من تميز مظاهرها المحلية والإقليمية، كما أنه برغم ما تمتاز به الثقافة من ثبات، فهي في تغير دائم وحركة مستمرة ومع أنها تغلف كل جانب من حياتها، فيندر أن تدخل في نطاق تفكيرنا الواعي³.

¹ إكرام بركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء البعد الثقافي في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2009-2010، ص 64.

² وهولبورن هارلمبس، سوشيولوجيا الثقافة والهوية، تر: محسن حاتم حميد، ط1، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010 ص 7.

³ آمال يوسف، الممارسات الثقافية في الوسط الحضري -دراسة أنثروبولوجية لأقصى مدن الساحل الغربي الجزائري-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011-2012، ص 44.

في المقابل تأثر الكثير من الباحثين العرب بما ذهب إليه تايلور خاصة توأمة لمفهومي الثقافة والحضارة ومنهم تعريف مالك بن نبي وغيره والذي لا يفرق هو الآخر الثقافة عن الحضارة شأنه في ذلك شأن تايلور إذ يقول: "الثقافة بما تتضمنه من فكرة دينية نظمت الملحمة الإنسانية في جميع أدوارها من لدن آدم لا يسوغ أن تعتبر علما يتعلمه الإنسان بل هي محيط يحيط به، وإطار يتحرك داخل، يغذي الحضارة في أحشائه فهي الوسط الذي تتكون فيه جميع خصائص المجتمع المتحضر وتتشكل فيه كل جزئية من جزئياته تبعا للغاية العليا التي رسمها المجتمع لنفسه"، ويظهر من هذا التعريف نفيه أن تكون الثقافة علما بقدر ما هي عملية اكتساب وتركيزه على المكون الديني الذي اعتبره الأساس الذي تقوم عليه الثقافة¹.

ومن الملاحظ أننا لا نستطيع أن نلاحظ الثقافة بصورة مباشرة، فهي تتمثل في صورة مجردة مأخوذة ومستخلصة من مواقف وسلوك الإنسان الجماعي، ومبسطة من المناهج والمعايير والقوالب الفكرية لأفراد الجماعة، وينقل الأفراد السمات الثقافية الأساسية وينقلونها من جيل إلى جيل وليس معنى ذلك أن الثقافة هي نتاج شخصية إنسانية واحدة، فالفرد لا يستطيع أن يشترك في جميع عناصر ثقافة المجتمع التي يعيش فيها، والثقافة بطبيعتها لا تتجلى لنا كظواهر إلا بعد إدراك تأثيرها فمذ الطفولة تتشكل الثقافة في أنواع معينة من السلوك، نعاقب إذا انصرفنا عنها ونثاب إذا فعلنا والتزمنا بها، وكذلك يكتسبها الفرد بالتعلم ما يعتبره أهدافا وغايات يشارك فيها مع باقي أفراد المجتمع، والثقافة أيضا لا تضم فحسب أشكال التنظيمات الاجتماعية وأشكال السلوك المكتسب التي تنبثق منها ولكنها تضم كذلك القوة الخلاقة التي تمكن المفكر من إنتاج شيء جديد يتميز بالحدثة في نطاق الأشكال والأنماط التي تحقق التكامل داخل المجتمع².

وقد ورد تعريف في تعريف الثقافة الصادر عن المؤتمر العالمي بشأن السياسات الثقافية تحت إشراف اليونسكو المنعقد بمكسيكو 06 أوت 1982 أنها "جماع السمات الروحية والمادية

¹ إكرام بركان، مرجع سابق، ص 65.

² آمال يوسف، مرجع سابق، ص 46.

والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات"، والثقافة بهذا المعنى هي الطابع العام الذي يميز شخصية أي مجموعة سكانية قاطنة في رقعة جغرافية ويرسم الحدود النفسية والتواصل المعنوي بين هؤلاء الأفراد الساكنين داخل الوطن الواحد وهو التعريف الذي يضم أكثر من مكون وعليه فكلمة الثقافة تشير إلى حقيقة من طراز معقد ذات أبعاد وآفاق واسعة ومكونات وعناصر متعددة ومدلولات واتجاهات متنوعة لذلك يصعب أن يختزل وأن تندرج ضمن إطار تعريف مبسط ونهائي فهي تترادف أحيانا وتتداخل مع مصطلحات أخرى كالحضارة والهوية والإيديولوجية¹.

المطلب الثاني: محددات الثقافة ومكوناتها.

ارتبط مفهوم الثقافة ومنذ ظهوره بحياة الإنسان وما يتعلق بها، فكانت لصيقة به في حياته الخاصة منها والاجتماعية، فما من مجتمع إلا وارتبط بنمط ثقافي معين، ذلك أن مكونات وعناصر الثقافة تمس جوهر الوجود والحياة الإنسانية، وبالحديث عن عناصر الثقافة نجد بأن الكثير من الباحثين يذهبون إلى تقسيم الثقافة إلى قسمين رئيسيين:

- عناصر مادية: وتتضمن كل ما ينتجه الإنسان من مخترعات حسية.
- عناصر غير مادية: وتتضمن الأعراف والعادات والتقاليد والقيم والأخلاق، وهي عناصر تظهر في سلوكيات الأفراد وهو الرأي الذي ذهب إليه وليام جبرن الذي قدم تقسيما لعناصر الثقافة في مجالين: أحدهما مادي ويعبر عن مجموع الأشياء والأدوات وما ينتج عنها، وآخر تكيفي ويضم الجانب الاجتماعي من تقاليد وأفكار ومعتقدات تنعكس بشكل واضح في سلوكيات الأفراد².

¹ إكرام بركان، مرجع سابق، ص 66.

² مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، تر: شاهين عبد الصبور، ط4، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000، ص 23.

يحدد علماء الاجتماع خمس أنواع للثقافة هي¹:

1. الثقافة العالية: وهي عادة تستعمل لتشير إلى المعطيات الثقافية ذات الخصوصية المتميزة بدرجة عالية من الرقي فهي تتعبر من جانب الوسط الثقافي أعلى درجات الإبداع الإنساني.

فالأعمال الفنية ذات الحضور المستمر تعد مثالا على الثقافة العالية وتتضمن أعمال مثل الأوبرا والسمفونيات الكلاسيكية واللوحات الفنية والأعمال المسرحية، والعديد ممن يستعمل مصطلح الثقافة العالية ينظر إليها كشكل أرقى من الأشكال الثقافية الأخرى.

2. ثقافة العامة: وتشير إلى ثقافة الناس العاديين وخاصة أولئك الذين يعيشون في مجتمعات ما قبل الصناعة، فثقافة العامة تتكون ذاتيا وهي متجانسة وتعكس مباشرة حياة وتجارب الأفراد حيث تبرز كما تبرز الأعشاب من الجذور، وكمثال على ثقافة العامة الأغاني التقليدية والقصص المتنقلة من جيل إلى آخر. والثقافة العامة ينظر إليها باعتبارها أقل قيمة من الثقافة العالية مع أنها تعتبر مهمة في بعض المجالات.

3. ثقافة الجماهير: إذا كانت ثقافة العامة ينظر إليها كصورة لما قبل الحداثة ولما قبل المجتمع الصناعي فإن ثقافة الجماهير هي إفراز للمجتمعات الصناعية، وهي بالضرورة إفراز للإعلام الواسع مثل على ذلك الأفلام ذات الطابع الشعبي والمسلسلات التلفزيونية المحلية وأشرطة موسيقا البوب، وإذا كانت ثقافة العامة يصنعها الناس العاديون فإن ثقافة الجماهير تستهلك فقط من جانب الأفراد.

4. الثقافة الشعبية: وهي تستعمل بطريقة مشابهة للثقافة الجماهيرية وتتضمن أي منتج ثقافي ينال إعجاب الناس العاديين ودون أن يستهدف إنجاز خبرات ثقافية، مثال على ذلك برامج

¹ وهولبورن هارلمبس، مرجع سابق، ص ص 9 11.

التلفزيون وموسيقا البوب وأفلام الأسواق الكبيرة والروايات الشعبية مثل القصص البوليسية، ورغم أن الثقافة الجماهيرية استعملت عادة بعبارات مهينة إلا أن ذلك لا ينطبق على الثقافة الشعبية. وحتى عندما ينظر البعض إلى الثقافة الشعبية ليصفها بالضحالة وبكونها مؤذية غير أن آخرين من منظري ما بعد الحداثة يجادلون أن ذلك الوصف يصح أيضا وبنفس المقدار على الثقافة العالية.

5. الثقافة الفئوية: وهذا المصطلح للثقافة استعمل بشكل واسع في علم الاجتماع وهو يشير إلى مجموعة من الناس تشترك مع بعضها في مسألة ما كأن تكون مصلحة مشتركة يواجهها جميع أفراد المجموعة أو ممارسة أو أسلوب مشترك تتميز أفراد المجموعة به بشكل واضح عن باقي أفراد المجتمع.

كما أن هناك من يأخذ بتقسيم آخر، يرى بأن الثقافة تشمل جانب العموميات وجانب الخصوصيات، أما العموميات فتتمثل جذور الأفكار ومظاهر الحياة الثقافية للمجتمع كالدين واللغة والتقاليد، وهي التي تحدد نوع ونمط السلوك الخاص بهذا النموذج المجتمعي أما الخصوصيات فتتمثل مستوى الأفكار الخاصة التي يشترك فيها بعض أفراد المجتمع أو فئة من المجتمع¹.

الثقافة تشتمل على الفنون والمعتقدات والأعراف والاختراعات واللغة والتقنية والتقاليد، ويمثل مصطلح الثقافة الحضارة، غير أن المصطلح الأخير يُشير في الأغلب إلى طرائق الحياة العملية الأكثر تقدما، أما الثقافة فهي أي أسلوب للحياة، بسيطا كان أم معقدا.

وتتكون الثقافة من الطرق التي يتعلمها ويكتسبها الإنسان للعمل، والشعور، والتفكير، أكثر من كونها وراثية أي محددة بالمقومات البيولوجية، وهناك بعض الحيوانات البسيطة التي تتصرف على أساس المعلومات التي تحملها في مورثاتها، أي أجزاء الخلية التي تشكل الصفات الوراثية، وهذه المعلومات البيولوجية المورثة قد تشتمل حتى على الطرق التي يحصل بها الحيوان على

¹ إبراهيم بن دايدة، مرجع سابق، ص 19.

الطعام والمأوى، ولكن الإنسان هو الذي بمقدوره أن يجرب وأن يتعلم وأن ينشئ أساليبه لصنع هذه الأشياء، وهذه عملية مستمرة لا تتوقف أبداً.

والقول بأن الثقافة مكتسبة لا يعني بالطبع عدم الارتباط بينها وبين العناصر البيولوجية للإنسان، إنها بالعكس، يمكن النظر إليها كمجموعة من التمديدات والإضافات البسيطة لأجزاء الجسم المختلفة، وقد قارنها عالم النفس النمساوي سيجموند فرويد بتلك الأجهزة والأدوات مثل الأطراف الصناعية، ونظارات العيون، والأسنان الصناعية، وذلك على اعتبار أن الثقافة، مثل هذه الأشياء، تمكن الناس من فعل الأشياء التي قد لا تساعد عضلاتهم وحواسهم وحدها على القيام بها وفعلها، لقد كانت الثقافة المبكرة وسيلة لتحسين المهارة للحصول على الطعام، والبحث عن المأوى، والعناية بالنسل، وحظي أسلاف الإنسان بالأفضلية في الصراع من أجل البقاء، لأنهم نجحوا في تطوير الأدوات والآلات وجوانب الثقافة الأخرى، فأصبحوا من ثم أكثر ملائمة للاستمرار والتكاثر من تلك المخلوقات التي تفتقر إلى هذه الميزات، ونتيجة لهذا نمت القدرة على ابتكار الثقافة من جيل إلى جيل¹.

أما بالنسبة لمالك ابن نبي فهو يصنف العناصر الثقافية إلى²:

- التوجيه الأخلاقي: ويقصد به الجانب الأخلاقي المتجذر في الأفراد والمجتمعات والتي تمثل مبادئ وقيم.
- التوجيه الجمالي: وهي طبيعة الصورة المتجسدة في أفكار وأعمال ومساعي المجتمع.
- المنطق العملي: ويقصد به كيفية ارتباط العمل بوسائله ومعانيه، وذلك حتى نفهم معاييرهم من واقع الوسط الاجتماعي وما يشمل عليه من إمكانيات وتنوعات.
- الصناعة (الفن التطبيقي): نعني بالصناعة كل الفنون والمهن وتطبيقات العلوم.

¹ الموسوعة العربية العالمية، مصطلح الثقافة، النسخة الإلكترونية 2004.

² مالك بن نبي، مرجع سابق، ص 31.

ومن خلال هذه التقسيمات التي قدمت في فهم عناصر ومكونات الثقافة يمكن استنتاج الطابع العام لهذه المكونات على أنها تضم جانبا روحيا قيما يشكل النسق الفكري والعقدي وجانبا ماديا يعكس الجانب الأول في شكل سلوكيات وأنماط معيشية خاصة¹.

المبحث الثاني: البعد الثقافي في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: الثقافة في نظرية العلاقات الدولية.

كانت هيمنة الدول بعضها على بعض في القرن التاسع عشر مرتبطة بالاستعمار، ومن ثم بالقوة العسكرية، ثم تحولت في القرن العشرين إلى الهيمنة الاقتصادية، وهي الآن في القرن الحادي والعشرين تطل برأسها من خلال الثقافة.

الجهود المتزايدة المكرسة لفهم الثقافة، والعديد من المنتجات العلمية في هذا المجال قد أسفرت عن عدد قليل جدا من جميع الأفكار، فهنا لهذا المفهوم وآثاره لا يزال متخلفا إلى حد كبير، ومعظمه مستمد من الأدلة القولية أو التجريبية والتي لا يمكن أن تنقلنا إلى عالم السياسة الدولية وهنا مسألة نود طرحها، هل الثقافة لها تأثير على العلاقات الدولية بشكل عام؟².

يعتبر الإطار النظري لنموذج سنايدر لصناعة القرار بؤرة تركيز أساسية لتحليل السياسة الخارجية وحده قد ركز على المتغيرات التي تدخل ضمن المحددات البيئية للسياسة الخارجية سواء على مستوى المحددات الداخلية التي تشمل السياسات الداخلية، الرأي العام، والموقع الجغرافي، والثقافة المجتمعية العامة، وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه أو على مستوى المحددات الخارجية التي تشمل المحيط المادي والجغرافي، الدول والمجتمعات والثقافات... إلخ، وأخيرا المحددات السيكلوجية للفرد صانع السياسة الخارجية وما يمثله من نظام القيم في المجتمع³.

¹ إبراهيم بن دايدة، مرجع سابق، ص 20.

² إكرام بركان، مرجع سابق، ص 77.

³ فاطمة حمونة، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص 63.

اهتم دارسو العلاقات الدولية برصد الثقافة على مستويات مختلفة منها مستوى القضايا السياسية ومحدد لخطاب النخب والقاعدة وفي أعلى مراتبها كعنصر تفسيري للعلاقات الدولية وهو ما يشكل في النهاية الاهتمام بالثقافة كبعد واسع التأثير من أبعاد العلاقات الدولية¹.

لا شك أنه وبعد التطرق لمفهوم الثقافة في المبحث السابق يتضح أنها جملة من الخصائص التي تجعل للاختلاف بين الباحثين والمفكرين حول مفهوم موحد لها مبررا خاصة إذا علمنا أن الثقافة هي من المفاهيم التي يطلق عليها ما يصطلح عليه بـ"المفهوم المظلة" والذي يؤدي تفكيكه أو حتى تركه على حاله إلى تفرع جملة من المفاهيم عنه تجعل من الصعوبة بمكان محاولة تحليله وفهمه بمنأى عنها وتزداد المهمة صعوبة عندما يتعلق الأمر برصد دور الثقافة في العلاقات الدولية التي تعد هي المسرح الذي تظهر عليه مختلف سلوكيات وتفاعلات مختلف الأنساق والأبنية ليظهر لنا في الأخير ما يعرف بالسياسة الدولية.

فالسياسة الدولية إذن تعبير عن تداخل مختلف العناصر المادية والمصلحية والفكرية حيث يلعب شكل توزع هذه العناصر على مستوى النسق الدولي دورا هاما في ترتيبه ويظهر في هذا الإطار دور الثقافة والتي تمتلك بدورها انتشارا دوليا معتبرا يفرض نفسه بقوة كفاعل في تشكيل وتفسير السلوك الدولي وأبنيته وإعطاءه هويته وهو ما يجعل من الأهمية اليوم النظر إلى البعد الثقافي ودوره في تفسير مختلف سلوكيات الدول وكذا علاقته بمختلف الأنساق الأخرى كالسياسة وحيث يتأكد الرجوع إلى تصفح مختلف مراحل تاريخ البشرية وتربطها وذلك من خلال مساهمة الأبنية والأنساق المعيارية والفكرية والثقافية وكذا توزع القيم والعقائد في إعطاء الشرعية للنسق

¹ أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، القاهرة، 2007، ص 96.

الدول من خلال تمركزها في يد هؤلاء الذين يحوزون على أكبر قدر من القوة المادية والفكرية ويعملون على تدويل هويتهم وثقافتهم على المستوى العالمي¹.

إن الاهتمام بكل ما هو ثقافي في العلاقات الدولية ليس لصيقا بنهاية الحرب الباردة والتغيرات أو التحولات الأكاديمية والعالمية الحاصلة بعدها والجدير بالملاحظة أن العلاقات الدولية في اهتمامها بالثقافة ليست منبئة الصلة عما تشهده سائر الحقول الاجتماعية من اهتمامها بالثقافة بل العكس من ذلك فقد سبقت حقول اجتماعية أخرى إلى هذا الاجتماع بموجب النشأة الأولى للمفهوم، أدرك علماء ودارسوا العلاقات الدولية هذا السبق فبدؤوا دراساتهم حول الثقافة بالمراكمات على إسهامات الرواد من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ليصبح هناك حد واسع من الاتصال والتقاطع حول العديد من الأمور والقضايا ومن أول الأمور التي يتضح فيها هذا الاتصال بين عدد من الحقول الاجتماعية كان التعريف بالثقافة، أما جذور هذه الأخيرة فهي تتصل ببعض الجهود العلمية الأولى التي عملت على خلق الصلات بين الثقافة وسلوك الدولة والتي تستند إلى حد كبير على نماذج الأنثروبولوجية والممثلة بما قدم عن القوة الثقافية أو ما يحلو للبعض أن يسميه أيضا الهيمنة الثقافية، والإمبريالية الثقافية أو الاستعمار الثقافي، يتم عادة الإشارة إلى القوة الثقافية كعملية فرض للقيم الثقافية بين الدول والجماعات العرقية، هذا المفهوم الذي طرحه غرامشي في الثلاثينيات كشف عن الستار أو الغطاء السياسي الخارق للمفهوم التقليدي للثقافة².

يعد البعد الثقافي من الأبعاد المهمة في العلاقات الدولية وقد أدى ظهوره والاهتمام العلمي بدراسته إلى بروز ما يعرف بالعلاقات الثقافية الدولية التي يرى ال (british council) بأنها تلك العلاقات التي ليست علاقات اقتصادية، سياسية أو عسكرية فهي علاقات تتجاوز الميادين الأدبية والفنية لتشمل أيضا العلوم الأساسية والتطبيقية، الإدارة المحلية، الطب والعلاج، وكل أشكال

¹ إلهام سوراخ، البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية تجاه إفريقيا دراسة حالة القرن الإفريقي (2000-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إفريقية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2015-2016، ص ص 25 26.

² إكرام بركان، مرجع سابق، ص 79.

الروابط بين الأفراد والمؤسسات ذات الوظائف المتشابهة، دراسة اللغات والإعلام وهي التي تشكل مجتمعة طريقة العيش الوطنية.

بانتهاء الحرب الباردة تراجعت الاعتبارات والعوامل الإيديولوجية والأمنية التي كانت تبدو حاسمة في تقرير مصائر الأمم وعلاقاتها وتزايد الاهتمام والتركيز على العوامل الثقافية كقوة مؤثرة ودافعة في الشؤون الدولية وانتقل هذا الاهتمام إلى العديد من الكتب والدراسات الأكاديمية بل النظريات التي تبحث في هذا التأثير وتناقشه، وقد تبلور من هذه الدراسات نموذجان يؤكد كلاهما وإن اختلفت الدرجة على دور العوامل الثقافية في صياغة سلوك المجتمعات وفي تحديد علاقاتها فيعتقد النموذج الأول أن الثقافة تلعب دورا حاسما في تقرير المصائر الاقتصادية للأمم والشعوب والأفراد لأن بعض الثقافات تضمن وتؤمن النجاح أكثر من غيرها، ويدلل هذا النموذج على ذلك أن بعض القيم والاتجاهات الثقافية هي التي تفسر ظاهر عدم الاستقرار وعدم المساواة¹، أما النموذج الثاني فيعتقد أن الأمة هي عبارة عن نظام ثقافي ويعتبر هذا النموذج أنه مما لا شك فيه أن شعوبا وبلدانا تتأثر علاقاتها باختلافاتها الثقافية التي تعكس فيها قيمها ونظرتها ومصلحتها وحالاتها وآمالها ومخاوفها التاريخية ولذلك فإن فشل تقدير هذه الاختلافات يؤدي إلى سوء الفهم وسوء التفسير وحصول أخطار ضخمة في الحكم والتقدير، وفي ضوء ذلك ينتهي النموذج إلى اعتبار أن النظم والعقائد ووجهات النظر الثقافية إنما تؤثر بشكل قوي في الطريقة التي ينظر بها إلى مشكلات السياسة².

في السنوات الأخيرة لقيت الثقافة المزيد من الاهتمام بسبب واحد على الأرجح ناتج من الأهمية المتزايدة لاضطرابات داخلية وحروب أهلية، والصعوبة المتزايدة في التمييز بين الصراع الداخلي والدولي، كما الهويات والقيم المتباينة، تعتبر من العوامل الرئيسية في الصراعات العرقية،

¹ جيهان سليم، عولمة الثقافة واستراتيجيات التعامل معها في ظل العولمة، من ملف "العولمة وآفاق المستقبل في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 293، جويلية 2003، السنة 26، ص 121.

² المرجع السابق.

والثقافة تصبح أداة نظرية طبيعية. التحدي البنائي نحو المنظورات التقليدية للعلاقات الدولية، يعزز هذا الاتجاه البنائيون ويرون أن الهويات والمصالح ظواهر مبنية اجتماعيا أي أنها "تسعى إلى رسم خريطة لمجموعة كاملة من العوامل المثالية التي تشكل رؤى وسلوك الفواعل، تتراوح ما بين الثقافة والإيديولوجية لتطلعات ومعتقدات مبدئية، على الأسباب والمسببات المعرفة لمشاكل السياسة العامة المحددة"، التحليل الثقافي يعتبر عنصرا رئيسيا في جهودها الرامية إلى تفسير أحداث العالم¹.

والاهتمام بالعامل الثقافي في العلاقات الدولية جاء في خضم الأحداث الدولية في العقدين الأخيرين، التي من بينها الثورة الإيرانية حيث أعادت العامل الديني والثقافي كمحرك للثورة إلى مسرح السياسة الدولية الذي اعتقد الكثير من الباحثين والمختصين اندثاره وبالتالي تسليط الضوء من جديد على اعتبار الثقافة ودورها بكل مكوناتها في صناعة سلوك الفواعل الدولية².

القوة اللينة أو القوة الناعمة التي تمت مناقشتها بشكل مستفيض من قبل البروفيسور جوزيف ناي، هي طريقة فعالة لتمييز بين الآثار الخفية للثقافة والقيم والأفكار وبين الإجراءات الأكثر قسرية مثل العمل العسكري أو المجال العسكري وفي هذا المقام نستطيع أن نجد العلاقة التفاعلية بين ثلاث أعصاب حساسة في العلاقات الدولية وهي السياسة والاقتصاد والثقافة فبروز عالم النظريات الاقتصادية لا يمكن أن تحل محل النظريات السياسية في العالم، في حين أن البحث في الثقافة العالمية لا يمكن بطبيعة الحال أن يكون بديلا عن البحث في السياسة العالمية والاقتصاد العالمي، كل واحدة لديها التركيز النظري لمساعدة الناس على مراقبة الظواهر الدولية من زوايا مختلفة، ومع ذلك فإن هذه الأبعاد الثلاثة ليست معزولة، بل هي جوانب مختلفة من عملية تاريخية شاملة للشؤون الدولية، وحتى الآن معظم التفسيرات تركز على أجزاء بأكملها مثل

¹ إكرام بركان، مرجع سابق، ص 81.

² الصادق العلالي، العلاقات الثقافية الدولية (دراسة ساسية قانونية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2006، ص ص 104 105.

الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا والحرب، وليس الشكل العام نفسه أي ليس الدمج بين كل تلك الحالات، حيث يمكن أن يؤدي التركيز على جانب واحد إلى فهم مشوه للسياسة الدولية، وتفسير العلاقات الدولية من منظور ثقافة تفضي إلى التغلب على هذه العوائق، ثقافة لها تأثير على جميع الأنشطة البشرية (الفنية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والدينية والروحية والاقتصادية والتقنية)، في هذا الثقافة على وجه الخصوص شاملة ومتكاملة، وإذا كان البحث في العلاقات الدولية يسمو على مستوى الحدث، الوصف والتفسير، فمن خلال البحوث الثقافية يمكن أن ترتقي إلى المداولات النظرية للفلسفة التاريخية¹.

يمكن لإطار البحث في الثقافة الدولية أن يظهر في الرسم البياني التالي²:

الأفكار، المفاهيم، المبادئ Ideas, Concepts and Principles

هوية نظامية من الأفكار والمفاهيم Systemic Identity of Ideas and Concepts

نظام ثقافي Cultural System

عالم اقتصادي World Economy

عالم سياسي World Politics

العلاقات الدولية International Relations

¹ إكرام بركان، مرجع سابق، ص 89.

² إبراهيم بن دايدة، مرجع سابق، ص 55.

المطلب الثاني: أهمية ومكانة الثقافة في العلاقات الدولية.

حمل العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التحولات والتغيرات في النظام الدولي أعادت إلى الواجهة الحديث عن أهمية ودور العامل الثقافي في العلاقات الدولية وفي السياسة الدولية، وأصبح هذا البعد يحتل مكانة هامة لتفسير سلوك مختلف الفواعل الدولية.

رغم اختلاف الرؤى النظرية لأثر المتغيرات لفترة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن الثقافة نالت القسط الأكبر من الاهتمام في إطار هذه الرؤى، وإن كان هذا الاهتمام قد تفاوت من مجرد الدعوة إلى إدخال الثقافة والقيم إلى التحليل والاهتمام بالقضايا القيمية إلى رد الاعتبار للتنظير المعياري ما يعني رد الاعتبار لكثير من القضايا والموضوعات والمفاهيم التي ظلت لفترات طويلة على هامش دراسة العلاقات الدولية والتي أصبحت مفاتيح في العلاقات الدولية يستحيل على أي دارس علاقات دولية تحاشي معالجتها والاهتمام بدراستها وكانت الثقافة مفهوماً وقضية وأداة للسياسة ومفسراً للعلاقات الدولية خير نموذج لانعكاس الواقع على التنظير لفترة ما بعد الحرب الباردة كون الثقافة تلعب أربع أدوار مهمة على الأقل في تلك العلاقات وهي:

- الثقافة تحدد صورة العالم لدى القوى الفاعلة في النظام الدولي، ومن ثمة تؤثر في سلوكها وإدراكها أو سوء إدراكها وفي أحكامها الأخلاقية (الخطأ والصواب) والجمالية (الحسن والقبح) والذوقية (مناسب وغير مناسب) وتبرز أهمية هذا البعد الثقافي في كون أن صناع السياسة الخارجية لا يحسبون المكاسب والخسائر المتوقعة بعقلانية كاملة بل أن رؤيتهم للعالم وأحكامهم تؤثر في تلك الحسابات ومن ثم سلوكهم.

- الثقافة تمثل مصدراً مهماً للدوافع، فالدوافع لا تتبع فقط من داخل الفرد وشخصيته بل أيضاً من حوله والقيم الثقافية في مجتمعه فيمكن التمييز مثلاً بين مجتمعات تعلي من قيمة الحرية وأخرى تعلي من قيمة المساواة والثالثة تعلي من قيمة التضامن وهكذا فتبرير حرب باسم نشر الديمقراطية قد يكون أيسر في مجتمعات تعلي من قيمة الحرية كما فعلت الحكومتان الأمريكية والبريطانية قبيل حربهما على العراق بينما المجتمعات التي تعلي قيمة التضامن

كالمجتمعات العربية فقد يسهل تعبئة الجمهور وحشد الدعم الشعبي لنصرة شعب شقيق في نضاله المشروع كالشعب الفلسطيني.

- تلعب الثقافة دورا في تحديد هوية الفرد والجماعة، وتمييز الجماعة عن غيرها من الجماعات على أساس القرابة، العرق، الدين، اللغة أو الأرض أو غيرها فالثقافة تحدد من "نحن" ومن "هم" فهي الأساس الذي تقوم عليه الإيديولوجيات القومية بما فيها تلك التي قادت إلى حروب كبرى في التاريخ.

- يرتبط بالدور السابق أثر الثقافة في تقسيم الناس سواء على أساس العرق أو الطبقة الاجتماعية والاقتصادية أو المكانة أو الجنس ويتضح هذا على مستوى العالم في التقسيمات على أساس شرق غرب شمال جنوب، فهذه التقسيمات ليست جغرافية بل ثقافية رغم التسليم بدور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية فيه وتقوم نظرية صدام الحضارات على تقسيم العالم على أسس ثقافية¹.

وتهدف العلاقات الثقافية بين الدول إجمالا إلى تحقيق وإقرار السلام والأمن الدوليين وذلك من خلال احترام مجموعة من الأسس والمبادئ نوجزها فيما يلي:

- ✓ التوازن والاعتراف بالمساواة واحترام جميع الثقافات.
- ✓ دعم التسامح المتبادل والتفاهم الدولي ليكون أساسا للسلام بين جميع الشعوب والأمم.
- ✓ القضاء على الحروب والتعصب والتعسف، والقوة والظلم، مع ترقية التفاهم والتقارب بين الثقافات وإقرار علاقات متوازنة فيما بينها.
- ✓ العمل على تأسيس نوع من الحوار بين الثقافات من خلال التعاون الثقافي.
- ✓ العمل على الدمج بين مختلف الأنشطة والتبادلات الثقافية والتربوية الفكرية والعلوم والتكنولوجيا.

¹ إكرام بركان، مرجع سابق، ص 79.

- ✓ ارتكاز التعاون الثقافي الدولي على احترام الذاتية الثقافية وكرامة كل ثقافة وما لها من قيمة وعلى الاستقلال والسادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.
- ✓ توجيه العلاقات الثقافية الدولية إلى العمل على تعزيز السلام وحماية حقوق الإنسان والإسهام في تصفية الاستعمار والاستعمار الجديد، والعنصرية، والتمييز العنصري وجميع أشكال العدوان والهيمنة والتدخل¹.

يعتبر البعد الثقافي مفسرا للعلاقات الدولية ويؤثر في مستوياتها كما تتحدث عنه الدكتور نادية مصطفى بأن: "الأبعاد الحضارية الثقافية تعني الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الرؤية للعام ومعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية، وهي ذات تأثير على المستويات التالية: أسس جديدة لتقسيم العالم، ومحركا للتفاعلات الدولية، وحددا لنمطها ولحالة النظام الدولي، وأداة من أدوات السياسة وموضوعا من موضوعاتها، ومحددا لخطاب النخب والقاعدة، وأخيرا عنصرا تفسيريا أو تبريريا للتحالفات ومكونا للقوة"².

تعد الدول هي الفاعل الأساسي في العلاقات الثقافية التي تتخذ أشكالا عدة نوجزها فيما يلي:

- التعاون العلمي الدولي: ويقصد به مختلف الأنشطة والتبادلات والعلاقات العلمية التي تجري بين عدة أطراف ويعرف الأستاذ توكوز بأنه "تبادل المعارف أو الفرضيات البحثية، تحقيقها على المستوى الدولي، وتحويلها إلى نشاطات مشتركة يفترض فيها إنشاء معارف جديد"³.
- ويشمل هذا النوع من التعاون العديد من الأطراف منها الدول، أو المؤسسات العامة أو الخاصة والأفراد والباحثين.

¹ إلهام سوراخ، مرجع سابق، ص ص 27 29.

² أماني محمود غانم، مرجع سابق، ص 113.

³ الصادق العلالي، مرجع سابق، ص 189.

- التعاون الثقافي الدولي: والمقصود به كما تعرفه منظمة اليونسكو "انتقال أو بعث أو إرسال الأشخاص أو رسائل الإعلام فيما وراء الحدود الوطنية، بهدف الاتصال بواسطة الأفكار والمعارف وبواسطة الكلمة والصورة" وهذا التبادل قد يتخذ عدة أشكال منها تبادل الأشخاص، الزيارات، الوفود، أو فتح الحدود لوسائل الإعلام سواء السمعية أو السمعية البصرية، أو المقروءة وذلك بهدف التعريف بثقافة كل من طرفي هذا التعاون.

- الانتشار الثقافي: والمقصود به ذلك العمل الموجه من طرف دولة واحدة، في اتجاه طرف ثان "دولة ثانية" أو عدة بلدان أخرى ويكون ميدانه الثقافة على أن يتم ذلك برضا جميع الأطراف، وتتراوح وسائل الانتشار الثقافي بين المؤسسات الثقافية كالمدارس والمصالح الثقافية التابعة للسفارات والمؤسسات الإعلامية وغيرها¹.

مقابل ذلك سادت وجهات نظر مختلفة بشأن أهمية الثقافة وتأثيرها على العلاقات الدولية فهناك العلماء الذين يدعون أن الثقافة لا تحمل القوة التفسيرية، فهي لا تكاد تذكر، وعلى الجانب الآخر يوجد علماء مقتنعون بأن الثقافة هي عامل تفسيري رئيسي وبالتالي أعطوا للثقافة مكانا بارزا في نماذجهم، وموقف كل من هذين التيارين يبرز من خلال²:

1. المشككون:

وهم العلماء الذين يجادلون بأن الثقافة، لم تشغل مكانا بارزا في أدبيات العلاقات الدولية وليس لها أثر يذكر على إدارة الصراع وغالبا ما يأتي من هيمنة التقليد الواقعي الذي يعتبر من أهم مداخل تهميش عملية القيم في التحليل الأكاديمي حيث يجعل من القيم متغير تابع لمتغيرات أكثر أهمية في العملية السياسية والظاهر الدولية أهمها على الإطلاق اعتبار القوة القيمة الأساسية والمصلحة القيمة المحددة، كما ركز الواقعيون التقليديون على محدودية الجهات الفاعلة لاتخاذ قرارات رشيدة، فالمخاوف بشأن القوة والمصالح لا يترك مجالا كبيرا للمتغيرات الثقافية أحيانا،

¹ المرجع السابق، ص ص 190 192.

² إكرام بركان، مرجع سابق، ص ص 82 84.

الثقافة الوطنية يتم تحديدها بوصفها متغيرا مهما ولكن يتم معاملتها كقاسم أو فجوة كبيرة بين الدول وبالتالي مصدرا رئيسيا للصراعات لذلك فالكتابات التقليدية تحتوي على إشارات قليلة عن الثقافة. عموما ينظر المشككون للعوامل الاجتماعية والثقافية باعتبارها مجالات غير ملائمة للدراسة من قبل باحثي العلاقات الدولية فهي مجالات دراساتها لمتخصصي السياسات الداخلية ينظرون للعوامل الثقافية كأداة توظف سياسيا من قبل الدولة باعتبارها لاعب موحد واحتكاري لتحقيق المصالح القومية، العوامل الثقافية هامة ولكن دلالاتها وتأثيرها يكون داخليا من خلال القومية التي تعمل الدولة على تعزيزها وتوجيهها خدمة لأهدافها إذ يؤكدون على استمرار الثقافة القومية كأساس ثابت للهوية الجماعية فلا تزال المشاعر والقيم القومية تسيطر على العديد من الجماعات ذات الخبرة والتاريخ المشترك ويدافعون على الثقافة القومية وصمودها لأنها جزء هام من تفسير استمرار الدولة القومية في لعب الدور الأساسي في السياسات الدولية.

2. المؤيدون:

يتبع المؤيدون القول المأثور بأن الهجوم هو أفضل دفاع، والمؤمنون بقوة الثقافة التفسيرية يصبون لمحاولة لإيجاد حجج مضادة للمتشككين ففي التسعينات أكد الجيل الثالث من الباحثين الأكاديمين على فائدة التفسيرات الثقافية والعمل النظري على الثقافة الإستراتيجية، والهيكل المحلية والثقافة التنظيمية التي أحرزت تقدما ملموسا في هذه الفترة.

ويقول المؤيدون لعل دراسة دور العوامل الثقافية في تشكيل هويات الدول والجماعات وصياغة الأعراف والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية تستحق اهتماما خاصا من طرف علماء العلاقات الدولية فهذه الدراسة قد تفتح آفاق في هذا الحقل وتعيننا على فهم ظواهر قد تستعص على مدارس العلاقات الدولية.

تتحدى البنائية باعتبارها من المؤيدين للدور الثقافي في العلاقات الدولية معظم ما استقر عليه المشككون ومنهم النظريات الواقعية ولا سيما اعتبار المصالح الثابتة للدول وتوزيع القوة بينها من المحددات الرئيسية في العلاقات الدولية إذ يرى البنائيون أن الهويات والأعراف والمبادئ تلعب

أدوارا حاسمة في تعريف الدول لمصالحها الوطنية وصياغة سياستها الخارجية وتتراوح هذه الأدوار بين تعريف ماهية السياسة الدولية المقبولة دوليا ودفع دول إلى تبني سياسة معينة في قضايا محددة كما يساهم تعريف الجماعة لهويتها في تحديد مصادر التهديد فسياسة الهوية وليس منطق المساواة في سيادة الدول هي التي غالبا ما تقدم لنا تفسيراً أفضل لنظرة دولة ما لدولة أخرى باعتبارها مصدراً حقيقياً أو محتملاً لتهديد أمنها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن للعوامل الثقافية حضور على مستوى حياة الأفراد والمجتمعات وسلوكاتها، وهو ما أدى إلى تأثير أبعادها القيمية على سلوكيات صنع القرار والقوى والخب الحاکمة في صياغاتها لتوجهات الدول في السياسة الخارجية، فقد ربطها سنايدر بالمحيط الداخلي للدولة وطبيعة البنية الاجتماعية والسلوكية السائدة والتي تشغل حيز ذو أهمية على مستوى بيئة صنع القرارات بما فيها صنع القرار على مستوى السياسة الخارجية، ورغم التفاوت في درجة الأهمية التي اكتسبتها الثقافة في الواقع الدولي من مرحلة تاريخية إلى أخرى، إلا أن الأوساط العلمية والأكاديمية أخذت بعين الاهتمام هذا المستوى التحليلي في دراسة العلاقات الدولية، والمستوى التفسيري لسلوكيات الفواعل فيها، مما نتج عنه شبه نقاش نظري حول مدى أهمية وحضور المكون الثقافي في توجيه سلوك الفواعل الدولية.

الفصل الثاني: مقارنة معرفية للعلاقات التركبية الجزائرية.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الجزائرية.

تمهيد:

تعد العلاقات التركية الإفريقية علاقات ذات عمق تاريخي ممتد، حيث تعود جذور الارتباط بين كلا الطرفين إلى عهد الإمبراطورية العثمانية وذلك في غضون القرنين الخامس والسادس عشر، فالإمبراطورية العثمانية كان لها وجود في إطار أقاليم إفريقيا، وعلى الرغم من تاريخية هذه العلاقات المتبادلة بين الطرفين، غير أنها مرت بمراحل عديدة تراوحت بين الازدهار تارة والانحسار تارة أخرى، وقد حكم ذلك العديد من الاعتبارات المختلفة المتعلقة بالظروف والأوضاع المرتبطة بكلا الطرفين، ويؤرخ للعلاقات الإفريقية التركية المعاصرة منذ انتهاء الحرب الباردة مع مطلع التسعينات من القرن العشرين، ولاسيما مع تبني تركيا لخطة عمل "الانفتاح على إفريقيا" في عام 1998، والتي ارتكزت بدورها على مجموعة من المكونات الرئيسية، ولعل من بينها المكونين السياسي والدبلوماسي، واللذين يعدان بمثابة حجر الأساس للعلاقات السياسية التركية الإفريقية المعاصرة، حيث شهد هذا البعد من العلاقات تحسنا تدريجيا ملحوظا ولاسيما منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة وتحديدا مع إعلان تركيا عن عام إفريقيا في عام 2005، وعقد قمتين للتعاون بين تركيا وإفريقيا في 2008 و2014 على التوالي، ويكشف ذلك وجود رغبة حقيقية مشتركة لتطوير العلاقات البينية في شقها السياسي فضلا عن وجود نوع من المدركات الإيجابية المتبادلة بين الطرفين وهو ما ينعكس على طبيعة التفاعلات السياسية المتبادلة بأنماطها المختلفة.

المطلب الأول: مرحلة الحكم العثماني.

يعتبر البحث في تاريخ العلاقات العربية التركية عموما موضوعا شائكا يخضع لعدد اعتبارات القومية والسياسية والثقافية، بيد أن الثابت أن تاريخ العالم الإسلامي لا يمكن أن يدرس بمعزل عن تاريخ الدولة العثمانية، والجزائر تحديدا يقتضي دراسة تاريخها ولوج مرحلة الحكم العثماني فيها منذ 1516م، فأثناء هذه الفترة كانت للجزائر في مواجهات مستمرة مع البرتغال وإسبانيا وباقي الدول الأوروبية التي سعت للتوسع واحتلال بلدان إفريقيا إنطلاقا من شمالها، فكانت الحملات المتتالية على وهران دليل هذه الرغبة، ما حدا بسكان الجزائر إلى الاستجداء بالأخويين عروج وخير الدين بربروس للتخلص من الخطر الإسباني المحدق بهم لأنهم على علم بعدم قدرتهم على مواجهة الجيوش المسيحية وذلك بسبب ضعفهم وصراعاتهم الداخلية¹.

عهود الحكم العثماني للجزائر:

استمر الحكم العثماني للجزائر من عام 1519م إلى غاية الاحتلال الفرنسي عام 1830م حيث أجمع المؤرخون على تقسيم هذه الفترة الطويلة من الحكم إلى أربعة عهود وهي كالتالي:

¹ فيصل بن نعجة، البعد الاقتصادي وأثره في تطور العلاقات الجزائرية التركية 2004-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات دبلوماسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014-2015، ص 20.

1. عهد البايلىريايات 1519م-1587م:

بدأ حكام مدينة الجزائر يطلق عليهم هذا اللقب ابتداء من 1519م وهو التاريخ الذي دخلت فيه مدينة الجزائر تحت راية الحكم العثماني بصفة رسمية، وكان أول من حمل هذا اللقب هو "خير الدين" استنادا إلى الفرمان الذي أصدره السلطان العثماني "سليم الأول" أن يكون التعيين رسميا من طرف السلطان.

كما لمعت في هذه الفترة عدة شخصيات نذكر منها: "صالح ريس" الذي قام باسترجاع وتحرير بجاية ووضع حدا لأطماع الإسبان وطردهم منها بصفة نهائية سنة 1555م، ولقد تولى هذا المنصب (منصب بايلرياي) ثمانية عشر شخصا من الأتراك أولهم خير الدين (1519م-1534م) وآخرهم حسن فنزيانو (1583م-1587م) وتميزت هذه المرحلة من الحكم بكون من شغل هذا المنصب هم من طائفة رياس البحر الذين كان أغلبهم من رفاق خير الدين¹.

2. عهد الباشاوات 1587م-1659م:

في سنة 1587م تم إلغاء نظام البايلىريات واستبدل بنظام الباشاوات وهذا التغيير تم من قبل السلطان العثماني "مراد الثاني"، حيث أصدر فرمان إلغاء نظام البايلىريات واستبداله بهذا النظام، فأخذ الباب العالي بإرسال الباشاوات لحكم مدينة الجزائر ابتداء من 1587م، وكان هؤلاء الحكام

¹ المليي الهلالي، مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، دون تاريخ نشر، ص 46.

يدير شؤون الدولة بمعاونة اللجنة الاستشارية مؤلفة من: وكيل الخراج، الخزناجي، خوجة الخيل والآغا، وفي هذه المرحلة كان الباشاوات يعينون لثلاث سنوات.

أول باشا عين طبقا لهذا التنظيم الجديد هو "دالي أحمد باشا" (1587-1589م) وتداول على هذا المنصب أربعة وثلاثون حاكما منهم من شغل المنصب لمرتين مثل "حسين الشيخ" (1613-1616م)، وكان آخرهم "الباشا إبراهيم" (1656-1659م).

3. عهد الآغاوات 1659م-1671م:

انتقل النظام من الباشاوات إلى الآغاوات، وكان هذا عام 1659م، فكان الآغاوات ينتخبون من الفرق الانكشارية لمدة شهرين قمرين لهذا كانوا يعرفون ب"آغا القمرين" ولكي لا يستأثر الآغا بالسلطة فقد تقرر أن يستعين الحاكم بالديوان العالي.

تميز هذا العصر بمحاولة انفصال الجزائر عن الدولة العثمانية، إضافة إلى أن النظام لم يدم طويلا، فالآغا يتولى الحكم كما أشرنا سابقا لمدة شهرين ثم يعزل، لذا تشبث الآغاوات بهذا المنصب ورفضوا التنازل عنه مما أدى إلى عزلهم بطريقة غير طبيعية كالقتل وأول من تولى هذا المنصب هو "خليل آغا" (1659-1660م) وجاء بعده ثلاثة آغاوات كان آخرهم "علي آغا" (1665-1671م)¹.

¹ الملي الهاللي، مبارك بن محمد، مرجع سابق، ص 125.

4. عهد الدايات 1671-183م:

نتيجة الأوضاع التي شهدتها عهد الآغاوات من النزاعات الشخصية والمؤامرات والانقلابات ضد بعضهم البعض والاغتيال حتى أن كثيرا من ولاية هذا العهد عزلوا أو قتلوا أو أبعادوا بعد شهرين أو أقل من تعيينهم في مناصبهم، وأدت هذه الحالة إلى ظهور طبقة الرياس واختفاء طبقة الآغاوات وظهور عهد الدايات 1671م، والذي دام طويلا واندمج فيه جنود الانكشارية بطائفة الرياس واختفى الصراع بينهما، وتمكن بعض الدايات من الاستقرار في الحكم مدة طويلة خاصة في القرن الثامن عشر، وكانت هناك بعض التنظيمات تحد من سلطة الدايات في أوائل هذا العصر، ولكن في العصور المتأخرة حكموا حكما مطلقا وأصبح للدايات الحرية المطلقة في الحكم والإدارة والتفاوض مع الدول الأجنبية وعقد المعاهدات السلمية والتجارية، ويعلن الحرب والسلام ويستقبل الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، ومنه يعد عهد الدايات بداية لعهد الاستقلال الكامل للدولة الجزائرية عن الدولة العثمانية ولم تبق إلا بعض الشكليات، وأول من تولى هذا المنصب هو "الداي الحاج باشا" (1671-1682م) وجاء بعده أربعة وعشرون دايا كان آخرهم "الداي حسين باشا" (1818-1830م) والتي كانت فترة حكمه أطول الفترات في عهد الدايات.

إن مرحلة الحكم العثماني في الجزائر تشكل محطة مهمة في تاريخ العلاقات بين الجزائر وتركيا حيث أنتجت رباطا حضاريا وثقافيا وتاريخيا سيكون له أثر عميق في العلاقات بين الدولتين وهو ما يتجلى في مراحل أخرى من تاريخ الدولتين تمتد إلى الفترة الحالية، كما يشار إلى أن فترة الحكم العثماني بالجزائر بكل ما شهدته من تطور وأحداث مهمة صنعت الهوية التاريخية للدولة

بينت أيضا وجود التناقض واللاانسجام أثناء ديناميكية التطور خاصة بين التيارات الوطنية في تلك الفترة وتلك الراغبة في الاندماج الكلي مع الأتراك¹.

تشكل هذه المراحل الفترة الكاملة للحكم العثماني في الجزائر وبعدها جاءت مرحلة الاحتلال الفرنسي الذي كان بمثابة القطيعة بين الجزائر والدولة العثمانية في الفترة ما بين (1830-1962م)، حيث انتهت مرحلة حكم الداي حسين بعد تسليم مفاتيح مدينة الجزائر لقائد الحملة الفرنسية "دي بورمون" في 05 جويلية 1830م، فأصبحت الجزائر منذ ذلك الحين دولة تحت الاحتلال الفرنسي، وانصرف العثمانيون لترتيب شؤونهم الخاصة في وقت بقيت الجزائر وحدها في مواجهة أعظم قوة استعمارية في تلك الفترة، وفي الحين الذي عمدت فيه الدولة العثمانية إلى إعادة البناء العسكري والاقتصادي لاسيما في مرحلة حكم "عبد الحميد الثاني" (1876-1909م) الذي يعتبر عصره عصر التنظيمات المتنوعة، انشغلت الجزائر بمقاومة الاحتلال الفرنسي على مختلف المراحل بداية بمواجهات سيدي فرج مع بداية الإنزال الفرنسي في الجزائر ثم مقاومة أحمد باي في قسنطينة عام 1936م ثم الثورات والمقاومات الشعبية المختلفة، وفي أثناء هذه الفترة لم يبق للعلاقات بين الطرفين أي مسوغ بانغماسهما في مشاكلهما الداخلية، مع غياب تأثير الجزائر نهائيا طيلة ما يقارب القرن والثلاث على الساحة الدولية، فقد بدأت مرحلة جديدة من الكفاح التحرري في الجزائر بعد فشل الثورات الشعبية ومحاولة بناء الدولة الجزائرية الحديثة من طرف الأمير عبد القادر، فجاءت الحرب العالمية الأولى لتجعل من الشعب الجزائري وقودا لها حيث استعانت فرنسا

¹ الملي الهلالي، مبارك بن محمد، مرجع سابق، ص 146.

بالشباب الجزائري للدفاع عنها من خلال قوانين التجنيد الإجباري واستمر الاحتلال في أبشع صوره إلى حين بداية نمط جديد من الكفاح، حيث تم تأسيس أول حزب سياسي عام 1919 من طرف "الأمير خالد" حفيد الأمير عبد القادر تحت اسم حركة الإخاء والمساواة، تلاه تأسيس نجم شمال إفريقيا من طرف "مصالي الحاج" عام 1926 ثم حزب الشعب الجزائري الذي أصبح حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فيما بعد إضافة إلى تيارات أخرى شكلت مسار الحركة الوطنية، غير أن الأحداث عصفت بها كلها فانتهت الجزائر إلى ثورة التحرير¹.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد استقلال الجزائر.

بعد أن نالت الجزائر استقلالها في 05 جويلية 1962 قامت في إطار تبادل البعثات الدبلوماسية مع مختلف دول العالم بإعادة بناء علاقات جدية كدولة مستقلة مع دولة تركيا، ففتحت سفارتها بعد فترة قليلة من ذلك، وكذلك قامت تركيا بإيفاد بعثة دبلوماسية دائمة إلى الجزائر في ذات الفترة، ومنذ ذلك التاريخ سعت الدولتان إلى تعزيز علاقات التعاون بينهما في كل الميادين بما يخدم المصلحة المشتركة لهما.

شهدت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين حالة من الرتابة والركود طيلة عقود تلت استقلال الجزائر لأسباب عديدة، منها ما تعلق بطبيعة النظام الدولي في تلك الفترة المتميز بثنائية قطبية، ومنها ما يتعلق بالخيارات الاستراتيجية لكل دولة، فالجزائر منذ استقلالها تبنت سياسة خارجية قوامها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل المشاكل بطرق سلمية، ولم تتخذ موقعا إلى

¹ فيصل بن نعمة، مرجع سابق، ص 28.

جانب أي من الكتلتين في تلك الفترة فحتى وإن كانت قريبة من الاتحاد السوفياتي لاسيما في مجال التعاون العسكري إلا أنها حافظت على علاقات طبيعية مع الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فكان نطاق نشاط الدبلوماسية الجزائرية ضمن منظمة دول عدم الانحياز ومبادئها بنظام دولي جديد في المعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 ميزة أساسية ميزتها عن تركيا التي كانت منذ البداية في صف القوى الغربية، حيث تعتبر عضوا مؤسسا لحلف دول شمال الأطلسي عام 1952، وكذا المجمع الاقتصادي الأوروبي عام 1963، وحلف بغداد في 1955، كما شاركت في حرب كوريا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1950 و 1953 بصفتها حليفا لها¹، غير أن العلاقات ظلت طبيعية بصفة عامة طيلة تلك الفترة.

تميزت مرحلة الستينات والسبعينات ببرود العلاقات بين البلدين، فتركيا انعزلت عن محيطها العربي في تلك الفترة كونها أول دولة تنتمي للعالم الإسلامي تحمل ميراثا تاريخيا مشتركا مع العرب تعلن اعترافها بإسرائيل عام 1948، كما رفضت قرار الرئيس المصري بتأميم قناة السويس في 1956، وعارضت الوحدة بين مصر وسوريا في 1958، كل هذه المواقف جعلت منها دولة تتوجس منها الأنظمة العربية وترتاب من سياساتها، بيد أن أهم موقف يخص الجزائر كان

¹ Gilles, Dorronsoro, Que veut la Turquie ?Ambitions et stratégies internationales, Paris, Editions ,Gilles 1Autremet, 2009 ,p 68.

تصويتها ضد استقلالها عام 1962¹ وهي المحطة التي تختزنها الذاكرة الجماعية باعتبارها وصمة عار في تاريخ تركيا الحديثة لا تزال تخرج القادة الأتراك إلى اليوم.

أدى انحياز تركيا إلى المعسكر الغربي وإسرائيل إلى ضعف علاقاتها السياسية مع الجزائر التي كانت تحت حكم نظام قومي في تلك الفترة منحاز إلى القضايا العربية على رأسها القضية الفلسطينية ولا يعترف بإسرائيل وخاض الحروب العربية - الإسرائيلية عامي 1967 و 1973 بقوات عسكرية معتبرة، وهما الحريان اللذان ساهما في تغير الموقف التركي تدريجيا نحو القضايا العربية باتخاذها موقفا رافضا لضم أي جزء من الأراضي الفلسطينية بعد نكسة 1967 وإغلاق المكتب السياسي لإسرائيل ثم مطالبتها بتطبيق القرار 242 والقرار 338 بعد حرب أكتوبر 1973² وهو ما يعتبره المؤرخون العرب منعطفا جديد في التاريخ بين تركيا والدول العربية.

إن الظروف التي مرت بها الجزائر في الفترة الممتدة بين 1962 و 1989 التي تميزت في بدايتها بمحاولة بناء الدولة الحديثة، واعتماد سياسات اقتصادية اشتراكية تختلف كلياً عن الرأسمالية التركية، وطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة في البلدين، والحرب الباردة شكلت عبقة أمام تطور العلاقات بينهما إلى غاية تفكك المنظومة الاشتراكية عام 1990 وانتهاج الجزائر سياسات اقتصادية جديدة بعد انهيار أسعار النفط قبل أربع سنوات من ذلك التاريخ ميزها الانفتاح الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وفتح المجال أمام التعددية

¹ الجميل سيار ومجموعة آخرون، الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 341.

² سيار الجميل، مرجع سابق، ص 341.

السياسية حينذاك، وفي المقابل بدأت تركيا البحث عن شركاء جدد خارج الكتلة الغربية في محاولة للعب دور إقليمي مؤثر في الشرق الأوسط وإفريقيا¹، بعد زيادة تأثير الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي على السياسة الخارجية التركية مثل حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان عام 1997 بدأت تركيا في توطيد علاقاتها مع الدول العربية في وقت عانت الجزائر من الإرهاب والعزلة الخارجية حيث لم تسمح الأوضاع السياسية والأمنية بتحقيق مستوى عال من العلاقات مع الطرف التركي في تلك الفترة حتى بداية الألفية الجديدة مع عودة الاستقرار في الجزائر ووصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي إلى السلطة حيث أخذت العلاقات بينهما منحى تصاعديا جسدت الزيارات المتكررة لمسؤولي البلدين وزيادة سريعة في المبادلات التجارية وتقارب المواقف بخصوص قضايا عديدة إقليميا ودوليا.

المبحث الثاني: الشراكة التركية الجزائرية.

يشير مفهوم الجيوسياسية إلى الروابط والعلاقات السببية بين السلطة السياسية والحيز الجغرافي في شروط محددة، وغالبا ما ينظر إليه على أنه مجموعة من معايير الفكر الاستراتيجي والصفات المحددة على أساس الأهمية النسبية للقوة البرية والقوة البحرية للدولة، كما يستمد البعد الجيوسياسي أهميته من رغبة الدولة في استغلال ما تحوزه من مميزات جغرافية في استراتيجياتها السياسية، وهو ما يعتبر عنصرا مهما في موضوع العلاقات بين الجزائر وتركيا كما سيتم بسطه في المطلبين الآتيين.

¹ Gilles Dorronsoro , opcit,p20

المطلب الأول: البعد الجيو سياسي للعلاقات التركية الجزائرية.

يقول فرناند بروديل أن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية للحضارات¹، وبما أن الجغرافيا في الذهنية الاستراتيجية هي حقيقة واضحة ومحددا مهما لدور الدولة استراتيجيا ومكانتها إقليميا وعالميا فإن وجود الجزائر في نطاق جغرافي مميز باعتبارها تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يعبر عن نقطة التقاء ثلاث قارات، واحتلالها موقعا محوريا في شمال إفريقيا مدعوما بموروث تاريخي وثقافي مهم، وثروة باطنية ذات مخزون استراتيجي من النفط والمعادن، كل هذا يجعل منها دولة مؤثرة في العلاقات الدولية على المستويين الجهوي والقاري، وهو بالضبط ما يدرسه الاستراتيجيون الأتراك في إطار الشراكة مع الجزائر للاستفادة من جغرافيتها ووضعها في التوجه الجديد للسياسة التركية التي تسعى لاستعادة الأمجاد العثمانية في المنطقة العربية الإسلامية وكذا التمدد باتجاه العمق الإفريقي وهو ما يعبر عنه بوضوح أحمد داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" حيث يرتب أولويات الاستراتيجية التركية وفق معيار جيوسياسي بالتركيز على المساحات ذات التأثير الجيوسياسي الهام حسب الآتي:

- المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.
- الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج، بحر قزوين.

¹ Brudel. Fernand. A history of civilizations. Translated by RICHARD MAYNE, Pars. Les editions arthaud. 1987. P 24.

- المناطق القارية القريبة: أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا¹.

معرفة الاستراتيجية التركية التي قوامها إخراج تركيا من بلد طرف عضو في محاور وعداوات إلى بلد مركز على مسافة واحدة من الجميع، وفي الوقت نفسه إلى بلد ذي دور فاعل ومبادر في القضايا الإقليمية والدولية يمكننا من فهم السياسات التركية تجاه الجزائر، وقد وردت ملامح هذه الاستراتيجية في كتاب أحمد داود أوغلو "العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" والذي نشر في 2001 حيث قال بأن: "السياسة الخارجية التركية لم تكن متوازنة نتيجة تركيزها المفرط على أوروبا والولايات المتحدة، وتجاهل مصالحها مع الدول الأخرى خاصة في الشرق الأوسط، وهو يزعم بأنه ولمدة 80 عاما الأولى بعد تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923 تجاهلت تركيا معظم البلدان التي كانت تشكل سابقا مقاطعات من الإمبراطورية العثمانية في المشرق والمغرب العربيين، وأنها تحتاج إلى الاضطلاع بدور أكبر في هذه الدول"².

بالإلقاء نظرة بسيطة على الخريطة السياسية لقارة إفريقيا في جزئها الشمالي يمكن فهم أسباب تركيز تركيا في سياستها الخارجية تجاه إفريقيا على الجزائر، فالنفوذ في القارة الإفريقية يتطلب المرور عبر الأحزمة الجيوسياسية التي تعني المناطق الجغرافية ذات التأثير السياسي الكبير، لذا فإن موقع الجزائر الجغرافي وما تتوفر عليه من خصائص يجعل منها المنطقة الرئيسية في

¹ أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2010، ص 134.

² Hakan,Yavus ,secularism and Muslim Democracy in Turkey , NewYork,Cambridge University Press,2009,P82-99 .

المنظور الاستراتيجي التركي الذي يسمح بإيجاد بوابة عربية للنفوذ إقليمي في منطقة المغرب العربي من خلال الانتشار الأفقي والتمدد إلى الأسفل إذا ما اعتبرنا الخريطة السياسية المساحة المرجوة للنفوذ.

عند الجمع بين العاملين التاريخي والجغرافي يضاف إليهما العامل الاقتصادي بالتركيز على الثروات الباطنية يصبح مفهوما سبب توجه تركيا إلى الجزائر لاسيما في ظل الفراغ الذي شهدته المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتركز مناطق الصراع في الشرق الأوسط خاصة الصراعات المسلحة، وهي الفترة ذاتها التي بدأت تركيا خلالها إعادة البناء الاقتصادي ووضع أسس النهضة الاقتصادية الحقيقية وهذا ما أدى إلى إعادة صياغة السياسة الخارجية التركية طبقا للواقع السياسي الجديد ما ذا بالكتاب والمفكرين إلى القول بأن تركيا باشرت سعيها لإعادة لعب دور تركيا العثمانية، حيث تركز تركيا في التعامل مع الجزائر على تناول الخصائص الداخلية والارتباطية المتبادلة في إطار نظري جيوسياسي جديد على أساس من المقاييس الاقتصادية والثقافية والسياسية، فتركيا التي وصفها صامويل هانتغتون بكونها دولة ممزقة تريد أن تثبت أنها دولة تجيد التعامل مع مناطق الفراغ الجيوسياسي وتستثمر في المجال الاقتصادي من أجل العودة للعب دورها المؤثر في المناطق التي خضعت يوما ما للسيطرة العثمانية، والدارس لتاريخ السياسة الخارجية التركية منذ الحرب العالمية الثانية إلى غاية تفكك الاتحاد السوفياتي يلاحظ انكفاءها على ذاتها باعتبارها قوة إقليمية أقل تأثيرا تخضع للمقاييس الاستراتيجية الدولية التي جسدها نظام القطبية الثنائية مما جعلها تحافظ على التوازن بين هذه المقاييس والأزمات الإقليمية التي لامستها

بشكل مباشر في تلك الفترة، حيث اهتمت بالمشكلات الإقليمية التقليدية التي تشكل عقدة استراتيجية لتركيا خاصة القضية القبرصية، وتلك التي تتماشى طبيعيا مع تاريخ تركيا مثل مشكلة الأكراد في الجنوب وفي شمال العراق وعلى الحدود السورية وكذا الضرورات الاستراتيجية في المنطقة على خطوط التماس مع جوارها الإقليمي مثل الأقليات التركية في تراقيا الغربية وبلغاريا¹.

تركز تركيا في سياستها الخارجية على الانفتاح على قارة إفريقيا بناء على نفس المسار الذي انتهجته الدولة العثمانية أثناء مختلف مراحل تطورها وامتدادها في القارة الإفريقية، حيث سعت الدولة العثمانية للاستفادة من تأثير وفعالية السيطرة على البحر الأبيض المتوسط وهو بالضبط ما تسعى إليه تركيا في الوقت الحالي مع نفي عامل السيطرة والإبقاء على محاولة اكتساب مكانة في شمال إفريقيا تمكن تركيا من التعاون والتأثير على دول شمال إفريقيا وعلى رأسها الجزائر بغية الاستفادة من الامتياز الجغرافي الذي تتمتع به المنطقة خاصة وأن البحر المتوسط يشكل منطقة مهمة وممرًا مؤثرا للتجارة العالمية.

يرجع داود أوغلو غياب التأثير التركي في إفريقيا إلى غفلة الأتراك عن إفريقيا أثناء الحرب الباردة بسبب تمركز تركيا في صف الكتلة الغربية وانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي مما أفقدها علاقات كان يمكن أن تكون مثمرة مع الدول الإفريقية، فقد عانت من غياب أصوات الدول الإفريقية المنضوية تحت لواء حركة عدم الانحياز في الجمعية العامة للأمم المتحدة مما جعلها في موقف انعزالي بالنسبة للقارة، وهو ما يعتبره نقطة ضعف لا يمكن تبريرها لتركيا كقوة إقليمية تمتلك

¹ فيصل بن نجة، مرجع سابق، ص 35.

مقومات تاريخية وجغرافية هامة¹، وعلى هذا الأساس تسعى تركيا لإيجاد منطقة نفوذ في إفريقيا مثلها مثل الصين واليابان وباقي القوى ذات النفوذ الكلاسيكي في إفريقيا مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

يعود تركيز تركيا في إستراتيجيتها الجدية على صعيد سياستها الخارجية النشطة على الجزائر إلى كونها المنطقة الأكثر استقلالية في شمال إفريقيا قياسا إلى باقي الدول الإفريقية ذات الأهمية الإستراتيجية المعتبرة التي تنتمي تقليديا إلى جغرافية العمق الاستراتيجي لفرنسا كما هو الحال مع المغرب ومالي وغيرها من دول الساحل، أو تلك التي تنتمي إلى المناخ البريطاني من الدول المنضمة للكومنولث وعلى رأسها نيجيريا، وحتى ليبيا لا تراهن عليها تركيا كثيرا نظرا إلى كونها منطقة تجاذبات لقوى عالمية عديدة كإيطاليا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية الملتزمة التي لم تتورط في معاداة القوى الإقليمية، والمكانة التي تحوزها الجزائر بثقلها التاريخي والجيوسياسي ووضعها الاقتصادي المريح مقارنة بباقي دول شمال إفريقيا واستقرارها النسبي كلها عوامل جعلت منها الدولة الأساسية من المنظور الاستراتيجي التركي التي تنطلق منها عملية إعادة الانتشار في إفريقيا في القرن الواحد والعشرين، خاصة وأن مد جسور استراتيجي بين شرق المتوسط والشرق الأوسط ولعب دور مؤثر في المحيط المتوسطي يقتضي وجود عمق استراتيجي في شمال إفريقيا، شرط أن يبدأ تكوينه بمد جسور قوي مع دولة يمكنها لعب دور القيادة في المنطقة وهي الصفة التي تتفرد بها الجزائر ومصر فقط، مع

¹ أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 234.

استبعاد الدور المصري بسبب الركود السياسي فيها قبل 2011 ثم اللإستقرار وغياب الأمن بعد تلك المرحلة خاصة وأن وضعية الاقتصاد المصري المرتبط بالمساعدات الغربية على خلفية اتفاقية كامب ديفيد لم تكن يوما في حالة جيدة، مما أعطي للجزائر مكانة فريدة سمحت بتعبيد الطريق أمام علاقات يتزايد صعودها سنويا بين البلدين¹.

المطلب الثاني: مجالات وأبعاد الشراكة بين الدولتين.

لا يخفى على المتابعين الدور الجديد الذي تريد أن تمارسه تركيا في العلاقات الدولية في عالم اليوم بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في البلاد، حيث أصبحت السياسة الخارجية التركية تنتظر إلى العالم بوصفه دولة مركز وليس دولة أطراف، لذا فهي تريد أن تضطلع بدور محوري في السياسات الدولية، على محيطها الإقليمي في مناطق شرق المتوسط والقوقاز والبلقان، بالإضافة إلى امتداد نفوذها إلى المناطق الغنية بالثروات من العالم، مثل القارة الإفريقية التي تتمتع بكثير من المصادر الطبيعية غير المستغلة، وتعد إفريقيا امتدادا للشرق الأوسط، وتؤثر التفاعلات فيها على استقراره، فمشكلات مثل تقسيم المياه بين دول حوض النيل أو القرصنة في القرن الإفريقي أو النزاعات العرقية في دول جنوب الصحراء، كلها تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على استقرار الشرق الأوسط الذي تنتمي إليه تركيا، فتركيا تتمتع برؤية أكثر اتساعاً وعالمية بحكم موقعها المثالي الذي يجعلها دولة آسيوية وأوروبية في الآن نفسه، مع قربها من إفريقيا عبر شرق المتوسط.

¹ فيصل بن نعمة، مرجع سابق، ص ص 36 37.

تبدي تركيا اهتماما متزايدا بقارة إفريقيا، وتحاول تطوير علاقاتها في كافة المجالات قدر الإمكان ويبدو هذا ملحوظا بشكل كبير في سلوك السياسة الخارجية التركية، فعلى الصعيد الدبلوماسي علينا أن نتخيل حجم الجهود المبذولة لإنشاء وتثمين العلاقات الإفريقية، حيث وصل عدد السفارات التركية في قارة إفريقيا إلى 39 سفارة، إضافة إلى أربع قنصليات عام مقارنة بعام 2009 حيث كان عدد السفارات 12 فقط، وتسعى تركيا إلى الانضمام إلى كافة المنظمات والملتقيات الإفريقية كالإتحاد الإفريقي حسب نوع العضوية، فإن الحراك التركي المتزايد في إفريقيا مدفوع بعدة دوافع وأهداف منها دوافع دينية وثقافية وروابط تاريخية لتوطيد العلاقات مع إفريقيا، لذا فإن معظم الدول الإفريقية تنظر إلى تركيا نظرة إيجابية بسبب الدور الإنساني الذي تلعبه في الساحة الإفريقية وهو ما يسهل عمليات التقارب والتعاون في جميع المجالات المختلفة.

تجسد العلاقات بين تركيا والجزائر فكرة التعاون التركي - الإفريقي انطلاقا من شمال القارة، حيث حظيت الجزائر باهتمام متزايد في أجندة زيارات كبار المسؤولين الأتراك قبل عقد قمة تركيا - إفريقيا في مالابو عاصمة دولة الغابون، فكانت زيارة طيب رجب أردوغان بعد أشهر من انتخابه رئيسا خلفا لعبد الله غول إلى الجزائر بتاريخ 19 نوفمبر 2014 حيث رافقه ما يقارب 200 رجل أعمال تركي، كما قام بتدشين أكبر مصنع لصناعة الحديد والصلب بوهران والذي يتميز بقدرة إنتاج تصل 1250000 طن سنويا، وألقى خطابا مباشرا حينذاك يكشف بوضوح اعتماد تركيا على الجزائر واعتبارها قاعدة للتوسع في القارة الإفريقية إذ جاء فيه: "نحن نريد إعطاء بعد إفريقي للعلاقات بيننا... تركيا والجزائر تملكان اقتصاديات مستقرة وقوية بإمكانها الانطلاق

نحو الأمام والتطور، إذ نحن مجبرون على مرافقة المؤسسات الجزائرية من أجل التغلغل في الأسواق الإفريقية¹.

حققت تركيا في وقت قياسي قفزات اقتصادية كبيرة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وكان للعلاقات الاقتصادية التركية العربية عامة والمغربية خاصة نصيب من اهتمام تركيا التي انطلقت في مختلف الاتجاهات بحثا عن الفرص المتاحة، وبعد عقد من حكم الحزب حقق قفزة هائلة بانتقاله بالاقتصاد التركي من المرتبة 36 إلى المرتبة 14 عالميا.

التحول في السياسة الخارجية التركية اتجاه العالم العربي عامة والدول المغربية خاصة ليس وليد مرحلة حزب العدالة والتنمية وإنما يعود لفترة حكم الرئيس أوزال مع نهاية الحرب الباردة حيث حصل تطور ملحوظ في السياسة الخارجية التركية استمر في التسعينات، وكان من أبرز تلك التطورات مشاركة تركيا في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي افتتحت في الدار البيضاء في 30 أكتوبر 1994، بغرض وضع إطار للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، وإحدى الآليات التي حددتها قمة الدار البيضاء لتحقيق هذا التعاون هي إنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط كمؤسسة مالية متعددة الأطراف تتكفل بتمويل مشروعات التنمية ودعم التعاون الفني بين دول المنطقة، هذه الآلية تكاد تتفق إلى حد كبير مع اقتراح الرئيس أوزال قبل انعقاد مؤتمر مدريد وتحديدًا في 6 فبراير 1991 و 24 أبريل 1991 بشأن إقامة مصرف أو صندوق للتنمية

¹ Nassima benarab ,une dimension africaine pour la coopération algérois-turque ;la revue Éco news,19 nov2014.

الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية، يتم تمويله بنسب معينة من العائدات النفطية العربية وإسهامات الدول الصناعية الغنية كاليابان وألمانيا من أجل تمويل المشروعات الحيوية بالمنطقة، وخاصة مشروع مياه السلام ومشروعات البنية الأساسية الإقليمية وغيرها، إلا أن حزب العدالة والتنمية بدیناميكيتيه والإنجازات التي حققها والتي عكستها الأرقام تعكس قفزة في هذا المجال، يمكن بناء عليها القول أن فترة العدالة والتنمية شكلت مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية التركية العربية عموما والمغربية خصوصا، فقد أشار "إحسان أوغلو" الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أن التجارة بين تركيا وبلدان المنظمة أظهرت تطورا منذ عام 2002 حتى الآن، حيث بلغ حجم التجارة التركية مع بلدان المنظمة 10 مليارات دولار عام 2004، وارتفع إلى 37 مليار دولار عام 2011، فيما نفذ المقاولون الأتراك أعمالا خارج تركيا بقيمة 19,5 مليار دولار¹.

بالنسبة للعلاقات التركية الجزائرية بينما كانت الصادرات في 2005 التي شهدت زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لتركيا بتاريخ 2-4 فبراير 2005 لتحسين العلاقات الثنائية، لا تتجاوز 807 مليون دولار، والواردات 1.694 مليون دولار، بعد أن رد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تلك الزيارة بالمثل في 22-23 ماي 2006، قفزت الصادرات إلى 1.020

¹ يحي بوزيدي، السياسة التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013، ص ص 115 116.

مليون دولار والواردات إلى 1.828، واستمرت في الارتفاع لتبلغ في عام 2010، صادرات تركيا للجزائر 1.5 مليار دولار، والواردات التركية من الجزائر مستوى 2.3 مليار دولار، وتجدر الإشارة إلى أن هناك أكثر من 200 شركة تركية تعمل في الجزائر، معظمها في مجالات الإنشاءات والبنية التحتية، ويتكون ما يقرب من 97% من الصادرات الجزائرية إلى تركيا من مصادر الطاقة بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال والنفط الخام والغاز الطبيعي، وتتمثل الصادرات التركية للجزائر في السيارات والمعدات ومنتجات الحديد والصلب، والإسمنت وقطع غيار الآلات، والمنتجات النسيجية، والحلوى ومنتجات الملابس والأجهزة الكهرومنزلية وأجهزة الاتصالات إضافة إلى منتجات الحبوب والفواكه والخضراوات والمنتجات البلاستيكية ويرتبط البلدان بلجنة اقتصادية مشتركة ومجلس رجال أعمال مشترك¹.

من خلال ملاحظة مستوى العلاقات التركية - الجزائرية والزيارات الدورية للوزير الأول التركي إلى الجزائر، إضافة إلى الاتفاقيات وبروتوكولات الاتفاق الموقعة بين البلدين والتي وصلت 400 اتفاقية وبروتوكول اتفاق ومذكرة تفاهم في الزيارة الأخيرة لأردوغان في نوفمبر 2014 نخلص إلى النتائج التالية²:

- تحاول تركيا الاستفادة من الدور الجزائري في المنطقة الإفريقية سياسيا واقتصاديا لتحقيق النفوذ المرجو انطلاقا من اعتبار الجزائر بوابة للعمق الاستراتيجي في إفريقيا.

¹ المرجع السابق.

² فيصل بن نجة، مرجع سابق، ص ص 40 41.

- تستغل تركيا الوضع الاقتصادي المريح للجزائر من أجل الاستفادة من برامج الاستثمار في قطاعات مختلفة خاصة وأن الجزائر تعتبر ثاني أكبر سوق في شمال إفريقيا بعد مصر وهو ما يشجع الشراكة بين الطرفين.
- شكلت الأزمة الاقتصادية التي مست الاتحاد الأوروبي منذ 2008 فرصة مناسبة لتركيا من أجل توسيع ميادين تعاونها مع الجزائر في ظل رغبة الجزائر في تنويع الاقتصاد الوطني وتنويع الشركاء الأجانب.
- تركز تركيا على الخلفيات التاريخية والثقافية في علاقاتها مع الجزائر من أجل التغلغل في المنطقة المغاربية لوضع قاعدة صلبة للانفتاح على إفريقيا.
- يعود اختيار تركيا للجزائر من أجل الانطلاق نحو إفريقيا إلى خصوصية الجزائر وثبات سياستها الخارجية التي تحتفظ بعلاقات ودية مع جل الدول الإفريقية مما يمنحها أفضلية التأثير في محيطها الجهوي والقاري.
- تحاول الجزائر الاستثمار في النهضة الاقتصادية التركية ورغبتها في الانفتاح على إفريقيا للاستفادة من التطور الحاصل في مختلف الميادين العلمية والتكنولوجية لدى الجانب التركي.

الفصل الثالث: تجليات البعد الثقافي في العلاقات التركية الجزائرية.

المبحث الأول: البعد الثقافي في سياسة تركيا الخارجية.

يمثل البعد الحضاري والاقتصادي والسياسي والثقافي أهم الأبعاد المؤثرة في العلاقات الدولية فإذا كان البعد الأول والعلاقات التاريخية مرجعية تؤسس لعلاقات جيدة بين الدول، فإن الأبعاد الأخرى بإمكانها أن تعزز تلك العلاقات والروابط وتتميتها، ولكن لا بد أن تكون هناك أرضية سياسية تساهم في تعزيز تلك العلاقات، إذ من دون تفاهم سياسي لا يمكن الحديث عن تطور في العلاقات الاقتصادية والثقافية، هذا إذا لم تكن هذه العلاقات الأخيرة المرآة العاكسة لطبيعتها، فغالبا ما تعبر المبادلات التجارية بين دولتين عن علاقاتهما السياسية وتكون الخسائر الاقتصادية من إلغاء العقود أو تجميد المشاريع مؤشرا على الأزمات السياسية، وهو الحال أيضا بالنسبة للعلاقات الثقافية التي تعتبر جسرا للتواصل الإنساني وبابا من أبواب تعزيز وتوطيد العلاقة بين الدول شعوبا وحكومات من خلال التثاقف ومحاولة التأثير والتأثر بما لدى الآخر من إمكانات معرفية وفكرية وتراثية.

تعتبر الثقافة من أهم المجالات والعوامل التي تحسن في أجواء العلاقات بين الدول، فمنذ القدم كانت المهرجانات والتظاهرات الثقافية تمثل الفرصة الأكبر للاحتكاك بين الشعوب، وهو ما نعيشه اليوم أيضا ولكن اختلفت وسائل هذا الاحتكاك كما اختلفت أهدافه، حيث أصبح توظيف الثقافة في السياسة الخارجية للدول يتميز بخصوصية لأنه يحتاج إلى إمكانيات كبيرة كما يحتاج أيضا إلى دراسة وتخطيط.

المطلب الأول: أدوات توظيف البعد الثقافي في سياسة تركيا الخارجية.

لعبت تركيا دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكلت تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة في قلب العالم القديم فكانت إسطنبول عاصمة لثلاثة من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطية وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية التي ضعفت وانهارت وأنهيت فيها الخلافة الإسلامية وأعلن على أنقاضها جمهورية تركيا الحديثة عام 1923.

كانت السياسة الخارجية لتركيا عند قيام الجمهورية تركز على مقولة: "سلام في الداخل، وسلام في الخارج"، وقد فسر ذلك على أنه سياسة انطواء على النفس، وعدم الاهتمام بالشؤون الخارجية لأن متطلبات الاهتمام بالداخل كانت أكبر من الخارج¹.

إن المتتبع للسياسة الخارجية التركية على مدى عقود من الزمن يلاحظ بأن تركيا العلمانية ذات الأغلبية المسلمة اتجهت في سياستها نحو الغرب بصفتها العضوية في مجلس أوروبا عام 1949 ومشاركتها الفعالة في حلف الأطلسي عام 1952 والتوجه الغربي على الدوام، وتم توقيع اتفاق أنقرة بين الجماعة الأوروبية وتركيا عام 1963 الذي توصلوا فيه إلى الاتفاق على إمكانية انضمام تركيا مستقبلا إلى الاتحاد الأوروبي وواصلت سعيها الحثيث في إطار إستراتيجيتها طويلة الأمد لتصبح عضوا كاملا في الاتحاد الأوروبي، ومنذ انتهاء الحرب الباردة التي بدأت بانتهاء المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفياتي وحلفائه)، تحاول تركيا البحث عن دور إقليمي فاعل في المنطقة وخصوصا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم واستلامه السلطة في عام 2002 حيث اكتسب زعماء الحزب الثقة بالنفس بأنهم قادرين على تنشيط الدور التركي في البيئة المحيطة بتركيا وفي التأثير أيضا في الصراعات المحيطة بها من دول الجوار².

تستند الرؤية التركية للسياسة الخارجية إلى التحول التركي المحلي، ولاسيما فيما يخص الاستقرار السياسي والاقتصادي، فقد مكن الإصلاح الداخلي والقدرات الاقتصادية المتنامية من إبراز البلاد على أنها مروج للسلام في المناطق المجاورة، فقبل ذلك كانت مسألة الأمن في تركيا تعامل إلى حد كبير على أنها مسألة داخلية، وكانت السياسات الخارجية بمثابة امتداد لهذه العوامل المحلية، وعادة ما كان يرافق هذا الموقف نزعة ملحوظة إلى ربط المشاكل المحلية بالخارج والبحث عن أعداء خارجيين يمثلون الأسباب الحقيقية وراء المشاكل الأمنية، وقد يكون

¹ محمد زاهد جول، التجربة النهضوية لتركيا كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، 2013، ص 50.

² أحمد سليمان سالم الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص 2.

لهذه المشاكل أسباب خارجية في بعض الأحيان، لقد مهدت التحولات التركية الداخلية الطريق أمام بروز تصور جديد يسمح بافتراضات مختلفة حول دول المنطقة في أذهان صانعي السياسة، إذ يكمن جوهر القضية في التحول المذكور والذي أعاد تكوين خيارات السياسة الخارجية، وبهذا تكون السياسة الخارجية التركية الجديدة قد تشكلت تحت تأثير التعريف الجديد الذي اعتمد بشكل مباشر على الدور التركي في المناطق المجاورة والسياسة الدولية فيما سمي بالعمق الاستراتيجي، حيث توسعت الحدود لتتجاوز الوطن في الخارطة الذهنية لدى صانعي السياسة التركية، وهكذا تلاشت الحدود الأرضية للتأثير التركي في الدول المجاورة حسب هذه العقلية¹.

في إطار سعي تركيا لاستعادة نفوذها السابق في محيطها الإقليمي وفي العالم، فإن تركيا تستخدم أدوات لذلك، منها منظمة المؤتمر الإسلامي التي تريد تركيا أن تعظم من دورها فيها، وأن تكون مظلة للعمل المشترك مع دول العالم الإسلامي البالغ عددها 57 دولة، وحرصت تركيا على أن يكون رئيس هذه المنظمة تركيا وهو أكمل الدين إحسان أوغلو منذ عام 2005، كما تحاول تركيا أيضا أن تبسط نفوذها على المنظمات الإقليمية فقد استطاعت أن تحصل على صفة شريك إستراتيجي بمنظمة الوحدة الإفريقية، وبذلك فهي تحاول أن تربط عدة شرايين مهمة بينها وبين إفريقيا لتزيد من قوتها الناعمة وتبادلها التجاري مع القارة السمراء.

لقد حدد الدكتور أحمد أوغلو مفهوم الدولة المركز وفق النقاط التالية²:

1. العمق الجغرافي.
2. الاستمرارية التاريخية.
3. التأثير الثقافي المتبادل.
4. الترابط الاقتصادي المتبادل.

¹ مجموعة مؤلفين، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012، ص ص 16 17.

² أحمد داوود أوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مقال في مجلة رؤية تركية، عدد ربيع 2012، ص 5.

بعد رفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بسبب هوية تركيا الدينية والحضارية والثقافية، ووصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية إلى سدة الحكم عام 2002، انتهجت الحكومة الجديدة في تركيا إستراتيجية جديدة في سياستها الخارجية، تقوم على تفعيل العمق الإستراتيجي لتركيا من خلال تفعيل كل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول العربية والإسلامية، فلقد تمكنت حكومة حزب العدالة والتنمية من إقامة علاقات قوية مع جوارها العربي المسلم، تقوم على أساس الثقة وتبادل المنافع، حيث قطعت أشواطاً لا بأس بها، تنبأ بمستقبل مشرق بالتعاون والتحالف خاصة لو تمكنت تركيا من العمل على مساعدة دول الربيع العربي سياسياً واقتصادياً، وبناء علاقات قوية ومتينة معها ضمن مشروع تكامل اقتصادي وثقافي يمكن أن يكون في المستقبل مشروع حضاري تنموي بحيث يمكن تركيا وأشقائها العرب من صياغة نظام إقليمي جديد في منطقة الشرق الأوسط ينعكس بالإيجاب على المنطقة بأسرها.

فعلى الصعيد السياسي ازدادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك والوزراء والوفود، كما أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية، كما تم انتخاب ولأول مرة شخصية تركية لمنصب أمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وازدادت وتيرة الدبلوماسية المباشرة والهاتفية بين تركيا والدول العربية على مستوى الرؤساء والملوك والوزراء، وكذلك جهود الوساطة التركية في عمليات السلام بين سوريا وإسرائيل، والمواقف الداعمة للقضية الفلسطينية قولاً وفعلاً، كما تم إلغاء التأشيرة بين تركيا وبعض الدول العربية، وعلى الصعيد الاقتصادي فلقد تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وكل من مصر والأردن والمغرب وفلسطين وسورية وتونس، كما تم التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا وكل من الأردن والسعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة والجزائر والكويت والسودان وسوريا والمغرب ولبنان والبحرين وقطر، كذلك وقعت تركيا على اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة مع مصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب وقطر وسورية وتونس والجزائر والبحرين وعمان والسعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة، كما تم تأسيس مجلس الأعمال التركي العربي لتحقيق التقارب العربي التركي وذلك من خلال تعاون عدة

مؤسسات عربية، كما نظم الطرفان التركي والعربي العديد من الملتقيات والمؤتمرات والتظاهرات الاقتصادية في إطار البحث عن العلاقات الاقتصادية التركية العربية¹.

أما على الصعيد الثقافي بين تركيا والدول العربية، فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا ازدادت النشاطات والفعاليات الثقافية تحت شعار نتعرف ونعرف، كما تم افتتاح قناة التركية TRT الناطقة بالعربية من إسطنبول حيث حضر أردوغان شخصيا حفلة افتتاحها لتكون جسرا بين تركيا والدول العربية، كذلك هناك طلب كبير في تركيا على تعلم اللغة العربية في المساجد وحتى في الجامعات التركية.

يتجلى الاهتمام بالبعد الثقافي سواء في الشأن الداخلي أو الخارجي من خلال برنامج الحزب الحاكم (حزب العدالة والتنمية) حيث قامت حكومة العدالة والتنمية للنهوض بقطاع الثقافة بما يلي²:

- إعطاء الأولوية لمحاربة الانحلال الثقافي والأخلاقي ومحاولات التحريض على العنف.
- حماية القيم الوطنية والعمل على تنميتها، وتحقيق التبادل الثقافي مع الأمم الأخرى إلى أعلى مستوى، مع احترام البنية الرئيسية وأسلوب الثقافة التركية القومية.
- الاهتمام بالفنون الكلاسيكية والفنون التركية الإسلامية بشكل خاص، وتطوير سياسات جديدة للنهوض بعناصر الثقافة مثل اللغة والأدب والفلكلور والموسيقى والفنون

¹ أمر الله إيشلر، مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، على الرابط التالي:

<http://www.mesc.com.jo/activities/lecture/lecture1.html> تاريخ الزيارة: 2017/04/27 توقيت

الزيارة: 12:00.

² علي عزي، حزب العدالة والتنمية ودوره في نهضة تركيا خلال 2002-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الإنسانية، 2015-2016، ص 119 120.

الكلاسيكية والسينما وغيرها من الفنون، ومنح الإدارات المحلية الصلاحيات الكافية لتسيير كل الأعمال الفنية والقيام بتعديلات قانونية في هذا الشأن.

- دعم كل المشروعات التي من شأنها المساهمة في التعريف وتطوير الثراء الثقافي والفني لتركيا، ودعم انتشار المراكز الثقافية متعددة الأهداف ودور الثقافة سواء كانت داخل الوطن أو خارجه.

وفي ما يلي بعض الإنجازات التي حققتها حكومة العدالة والتنمية في قطاع الثقافة¹:

1. تشييد أكثر من 75 مركز ثقافي جديد: بينما كان عدد المراكز الثقافية في عام 2002 هو 42 مركزا على مستوى تركيا، قامت حكومة حزب العدالة والتنمية في غضون عشر سنوات بإضافة أكثر من 75 مركز ثقافي جديد للمراكز القديمة.
2. تضاعف دعم قطاع السينما التركية إلى عشرين ضعفا: ففي الوقت الذي دفعت فيه الدولة كدعم لهذا القطاع في أعوام ما بين 1990-2004 مبلغ خمس ملايين و756 ألف دولار، فقد تضاعف هذا الدعم إلى عشرين ضعفا تقريبا في الأعوام ما بين 2005-2012 ليصل إلى 123 مليون و308 ألف دولار.
3. تضاعف عدد المسارح والمشاهدين: بينما كان عدد المسارح التابعة لمديرية المسارح الرسمية عام 2002 هو 23 مسرحا، قامت حكومة العدالة والتنمية بإضافة 35 مسرحا وذلك في غضون ثمانية سنوات ونصف فقط، وبينما كان عدد المسرحيات المعروضة في المسارح الرسمية عام 2002 ما يقارب 4 آلاف مسرحية، ارتفع هذا الرقم إلى 6 آلاف مسرحية، وارتفع عدد المشاهدين من مليون مشاهد عام 2002 إلى 1 مليون و600 ألف مشاهد عام 2010، كما ارتفعت عروض الباليه والأوبريت من 584 إلى 838 وارتفع عدد مشاهديها من 200 ألف إلى 304 ألف مشاهد.

¹ محمد زاهد جول، مرجع سابق، ص ص 151 153.

لقد أدرك الأتراك خلال العقد الأخير أهمية هذا البعد في تحصيل مكانة لا ثقة بهم بين الأمم، ولا يرتبط ذلك وحسب بالأجندة التي وضعها مسؤولو حزب العدالة والتنمية في سياسة بلدهم الخارجية ولكنه كان متوازيا مع نشاط مؤسسات تركية غير حكومية ذات نشاطات محلية وخارجية ساهمت بشكل كبير في تعزيز هذا البعد، فالقوة الناعمة لا ترتبط فقط بالمؤسسات الرسمية للدولة ولكنها ذات علاقة وثيقة بما ينتجه المجتمع للتعريف بنفسه والترويج لقيمه بين الأمم وهذا عين القوة الناعمة، فإلى جانب التنمية الاقتصادية وإنجازات البنية التحتية التي عرفتتها تركيا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002 وكذا النشاط اللافت الذي عرفته السياسة الخارجية للبلد على الساحتين الإقليمية والدولية، فقد ساهمت مظاهر أخرى في جعل تركيا نموذجا أو منارة يُهتدى بها بين الأمم الأقل تقدما والراغبة في تحقيق انطلاقتها الخاصة، فمؤسسات الوقف التركية (وقف الإغاثة الإنسانية IHH) ومساعدات التنمية الإنسانية (منظمة Tika)، مدارس إمام الخطيب ووقف الجماعات الإسلامية المنتشر عبر العالم، مراكز الثينك تانكس (Seta)، المنح الطلابية وتبادل الطلاب والباحثين (Türkiye Bursları)، مطار أتاتورك الدولي، وكالات السياحة، المساجد العثمانية والمتاحف القديمة، موضة إعفاء اللحية بين الشباب، "ستايل" اللباس ومحلات الألبسة التركية التي صارت رائجة في العالمين العربي والغربي على حد سواء، على غرار ماركات ألسي وإيكيلي LC Waikiki، كوتون Koton ومافي Mavi التركية، كلها مظاهر تعكس شيئا من مفهوم القوة الناعمة الصاعدة في تركيا وتساهم في الترويج لثقافتها والترسيخ لقوة البلد بين الأمم، ولاشك في أن وسائل الإعلام التركية بمختلف أشكالها هي العامل الأساسي الكفيل بترويج مظاهر القوة الناعمة لأي بلد، وأهم وسيلة إستراتيجية في هذا الصدد هي السينما التركية، الأفلام والمسلسلات التركية صار لها صيت ما بين الشعوب، ترسم بشكل ما صورة البلد في الخارج، كما تبعث برسائل سياسية بليغة للأمم الأخرى¹.

¹ خشيب جلال، السينما.. قوة ناعمة فاعلة في السياسة الخارجية التركية، مقال نشر بموقع إدراك للدراسات والاستشارات،

ولا عجب أن تكون اللغة هي الأداة الأساسية للعلاقات الثقافية الخارجية وبصفة عامة ومن واقع تجارب الأمم المتحدة سبقتنا حديثا في هذا المجال فإن أي توسع ثقافي هو أولا توسع ثقافي هو أولا توسع لغوي لأن معرفة اللغة وحدها يتيح للتأثير الثقافي أن يمارس كل فعالية وأن يصل إلى روح كل بلد أجنبي إلى تراثه الأدبي والفكري والروحي.

ومن ثم يمكن القول أن مقومات وأدوات توظيف البعد الثقافي في السياسة الخارجية التركية تتمثل في:

- البعد الإنساني.
- الدبلوماسية النشطة والفاعلة: تعد الأداة الدبلوماسية من أبرز أدوات البعد الثقافي في سياسة تركيا الخارجية.
- تأسيس محافل جديدة.
- مرونة السياسة الخارجية التركية.
- نشاط المجتمع المدني.
- الإعلام.
- النشاط الثقافي والعلمي.

المطلب الثاني: أهداف توظيف تركيا للبعد الثقافي في سياستها الخارجية.

إن العلاقة الثقافية الدولية لم تعد ملحقا هامشيا للسياسات الخارجية المعاصرة حيث لا توجد معاهدة دولية ذات أهمية إلا وفيها إشارة إلى التعاون الثقافي والفكري بين أطراف تلك المعاهدة هذا فضلا عن توقيعات مئات الاتفاقيات الثقافية الثنائية ومتعددة الأطراف وبروتوكولاتها أو برامجها التقنية التي تتحدد دوراتها مرة أخرى.

تسعى تركيا من خلال توظيفها للبعد الثقافي في سياستها الخارجية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الثقافية، والسياسية وهي تستغل في ذلك إمكانيات الجانب السياسي كما سيظهر فيما يلي:

- الدفاع عن بقاء مصالح تركيا في المناطق التي تستهدفها في علاقاتها وذلك من خلال فك طوق العزلة الأوروبية المفروض عليها سياسيا واقتصاديا كي تتمكن من الخروج من هذه العزلة المفروضة عليها إقليميا لتتجاوز المسرح الإقليمي إلى ما واره والحصول على أكبر تأييد دولي لوجودها وسياساتها من جانب فضلا على السعي لخلق تيار مناهض لمنافسيها.

- خلق مجال حيوي لطاقتها وإمكانياتها الإنتاجية والفنية، على نحو يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية من زيادة التبادل التجاري وخلق سوق واسعة للصادرات الصناعية التركية وضمان مورد هام للخامات، وخلق مجالات عمل جديدة للخبرات الفائضة لدى تركيا.

- مقتضيات التنافس الدولي الذي يفرض على تركيا أن تمتد علاقاتها في مجالها الحيوي والإقليمي استنادا إلى القواسم المشتركة التي تربطها مع الكثير من دول المنطقة تاريخيا وحضاريا وثقافيا.

المبحث الثاني: البعد الثقافي في سياسة تركيا الخارجية اتجاه الجزائر 2006-2016.

البعد الثقافي في الشراكة لا ينفصل عن الأبعاد السياسية والاقتصادية، بل إن التقدم على صعيد هذه الأبعاد يتأثر بحالة البعد الثقافي من حيث ما يمثلته من مصادر تهديد للأمن، ومن ثم يفترض التقدم المسبق على صعيد الحوار الثقافي، في حين أن التقدم على صعيد الاقتصاد والسياسة هو المحك لتحقيق التقدم على صعيد الحوار الثقافي.

المطلب الأول: العامل الثقافي كمحرك للعلاقات التركية الجزائرية.

يقودنا البحث في الأبعاد الثقافية والاجتماعية إلى الغوص في عدة مفاهيم أساسية تسمح بفهم طبيعة الروابط بين مجتمعات البلدي، ومدى تأثير هذه الروابط ذات الناتج التاريخي على الواقع، ذلك أن التطرق إلى الموروث السوسيوثقافي يجعل من دراسة قضايا الهوية ومضامينها، والتقاليد الاجتماعية والترابط المجتمعي، وصرة الآخر لدى الانا وحدات التحليل الرئيسية، لذا كانت مسألة الإرث الثقافي العثماني في الجزائر والتأثير العربي- الأمازيغي في الثقافة التركية وإن لم يكن ظاهرا للعيان مسألة أساسية في المخيال الشعبي من جهة، ونقطة أساسية تتبلور على إثرها آراء النخب المثقفة والسياسية في البلدين، فتأتي السياسات التي تضبط العلاقات بينهما وفق هذا المنظور، تمثل الهوية بالنسبة إلى حاملها رمز التنوع الاجتماعي الذي يتصف به ضمن آليات التعدد، فالمعتقدات التي تشترك فيها المجتمعات قد تجعل الناس تتأى عن هويتها الثقافية المحلية، لكي تغدو التجارب كلها ضمن سياق واحد نقطة الترابط، فالهوية هي الميزة الثقافية، فإذا اعتبرنا أن الذاكرتين الجزائرية والتركية لا تحملان أي وصاية فكرية تجاه الأخرى بحسبان الاستقلالية الدائمة التي تمتعت بها الجزائر في فترة الحكم العثماني عن الدولة المركزية حيث حافظت على عنصر الوطنية المحلية ولم تندمج كلياً مثل باقي الأقطار العربية مع العنصر العثماني فإن التأثير العثماني على البناء الاجتماعي كان كبيراً يجسده امتداد أنساب بعض العائلات الجزائرية إلى العرق التركي إذ لا تزال تفتخر بهذا النسب إلى وقتنا الحاضر، إضافة إلى الموروث اللغوي الثري الذي يوضحه وجود 634 كلمة ذات أصل تركي يتداولها اللسان الجزائري منها 72 كلمة في الميدان العسكري، وهو ما يرسم صورة مختلفة عن فترة الحكم العثماني في المغرب العربي عموماً والجزائر على وجه الخصوص مقارنة بباقي البلدان العربية التي تعتبر كثير من نخبها الوجود العثماني زمناً مظلماً تسبب في تخلف الأقطار العربية من أجل اللحاق بركب الحضارة، وعليه فإن الفضاء التاريخي المشترك بين المجتمع الجزائري والتركي إبان الفترة العثمانية شكل مدخلاً مهماً للعلاقات المعاصرة بين البلدين خاصة وأن الخطاب السياسي الذي يتبناه الجانب التركي كثيراً ما

يعتمد على هذه الركيزة بهدف الترويج لأطروحاته الإيديولوجية والسياسية في البلدان التي كانت تحت السيطرة العثمانية والجزائر تأتي ضمن هذه البلدان المستهدفة بهذا الخطاب وبشكل يكاد يكون مستمرا¹.

المطلب الثاني: مظاهر البعد الثقافي في العلاقات التركية الجزائرية.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم تغيرت اتجاهات السياسة الخارجية التركية وانتقلت من مرحلة رد الفعل التي كانت سمة بارزة لها إلى مرحلة الفعل فيما يعرف بعملية تغيير التوجهات بتغيير المناخ الدبلوماسي المتسم بكونه مناخا دفاعيا في المرحلة السابقة، ومن هنا كان تحدي تكييف التوجهات الإستراتيجية لتركيا مع أدوات تحقيقها محورا أساسيا في الشق المتعلق برسم السياسة الخارجية في برنامج العدالة والتنمية، وكان الأساس الجيوسياسي عاملا محددا في هذا الخصوص، ومن هنا جاءت فكرة الامتداد في منطقة شمال إفريقيا ضمن حسابات الإستراتيجيين الأتراك وعلى رأسهم وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو، ورئيس الحكومة السابق والرئيس الحالي لتركيا طيب رجب أردوغان الذي يستخدم كل الأساليب من أجل تلميع صورة تركيا لدى الرأي العام ولدى صانع القرار السياسي في الجزائر على حد سواء، إذ استعان بموضوع حرب الجزائر والجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر أثناء فترة الاحتلال في خطابه الذي رد فيه على اتهامات الرئيس الفرنسي لتركيا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في حق الأرمن عام 2008².

إن الرؤية التركية التي يتبناها حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا تمثل أهمية بالغة من أجل فهم دور الحكومة المنبثقة عنه في إدارة العلاقات التركية - الجزائرية وأسباب اختيار الجزائر لتكون بوابة امتداد لتركيا داخل القارة الإفريقية والمنطقة المغاربية، ذلك أن الأبعاد الإيديولوجية والعقائدية والخلفيات الفكرية لقادة حزب العدالة والتنمية تشكل عنصرا مؤثرا في رسم سياسات الحكومة التركية منذ عام 2002، وفي الفترة التي تلت توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون مع الجزائر،

¹ بن نعجة فيصل، مرجع سبق ذكره، ص ص 42 43.

² المرجع السابق، ص 89.

وفي هذا الصدد يمكن اعتبار أسس السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر جزء من تصور شامل للإستراتيجية التركية في سعيها لتوسيع نفوذها لتطبيق العبارة التي انتشرت في تركيا منذ العام 1990 التي تقول بضرورة "امتداد العالم التركي من الأديرياتكي إلى سور الصين العظيم"¹. يركز حزب العدالة والتنمية على الدبلوماسية المرنة مثل العامل الثقافي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر، وتتجلى السياسات التركية في هذا المجال في المؤشرات التالية:

- قامت وزارة التعليم العالي في الجزائر في إطار تنفيذ بنود اتفاقية الصداقة والتعاون مع تركيا بفتح قسم لتدريس اللغة التركية في الجامعات الجزائرية منذ عام 2012.
- دأبت تركيا منذ سنوات على منح عدد معتبر من المنح الدراسية للطلبة الجزائريين لمواصلة دراستهم في الجامعات التركية، وهو الأمر الذي تتفرد به تركيا وماليزيا فقط من بين باقي دول العالم الإسلامي.
- تشارك تركيا بصفة دورية في التظاهرات الثقافية والفكرية التي تقام في الجزائر مثل الصالون الدولي للكتاب والمهرجانات الموسيقية، آخرها مهرجان الرقص الشعبي الذي أقيم في تيزي وزو عام 2014 بفرق متنوعة هدفها التعريف بالثقافة التركية، كما شاركت تركيا كضيف شرف في مهرجان وهران للفيلم السينمائي في طبعته لسنة 2015.
- تقوم عديد المؤسسات الإعلامية التركية بالترويج للمنتوج السينمائي التركي من أفلام ومسلسلات للتأثير على المشاهد الجزائري وفق ما يتناسب مع وجهة النظر التركية.
- فتحت تركيا قناتين تلفزيونيتين موجهتين للمشاهد العربي ناطقتين باللغة العربية، وتحظى القناتان بنسبة مشاهدة عالية في الجزائر لاسيما البرامج الحوارية والمسلسلات التركية التي تبثها.

¹ أوغلو أحمد داود، المرجع السابق، ص 247.

في سبيل كسر الحواجز الثقافية وإحياء الوشائج الحضارية التي خلفها التباعد بين الطرفين في المراحل السابقة، ومعرفة المستجدات مباشرة من أرض الواقع تسعى تركيا لتكثيف أنشطتها العلمية والثقافية مع الجزائر، كما تحاول نقل تجربتها من خلال التواصل الثقافي عبر تنظيم برامج للتواصل بين الشباب التركي والشباب العربي عموما والمغاربي خصوصا، ومن هذه البرامج على سبيل المثال لا الحصر مشروع "شباب الشرق الأوسط" لبرنامج "أي.كي.بي"، والذي يهدف إلى جمع الشباب من عدة دول لتطوير الديمقراطية، هؤلاء الشباب الذين يعتبرون رؤساء الحكومات ووزراء وصحفيو المستقبل من دول أخرى.

كما هناك نشاط علمي متبادل وتبادل للخبرات والاهتمامات على غرار نشاطات مركز الشرق الأوسط للدراسات والتعاون، والذي ينسق مع نظرائه في الدول العربية والمغاربية، والجامعات التركية ونظيراتها في المنطقة والتي من بينها المؤتمر التركي الشمال إفريقي للعلوم الاجتماعية والإنسانية حول الشباب والتحول، ومن بين الأنشطة الثقافية أيضا تنظيم الملتقى الثقافي المغاربي التركي في دورته الأولى من 21 فبراير إلى 26 من الشهر نفسه سنة 2012 بالعاصمة تونس، بمبادرة مدنية ترعاها الجمعية التركية العربية للعلوم والثقافة والفنون بالتعاون مع المنظمة العالمية للتعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بتركيا والمنتدى المغاربي التركي للثقافة والعلوم وعدد من المنظمات والهيئات الثقافية والمدنية في تونس وبقيّة بلدان المغرب العربي¹.

¹ ملتقى ثقافي لدعم العلاقات التركية المغاربية بتونس، الخبر الجزائرية، 2012/02/20، على الرابط:

http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/323858.html

- تحظى الثقافة كمقوم من مقومات المجتمعات البشرية بمكانة كبيرة وبحيز لا يستهان به في نظرية العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب الباردة حيث توجهت أنظار الباحثين في حقل العلاقات الدولية إلى أهمية الثقافة كمحرك من محركات العلاقات الدولية ودورها المتزايد في بلورة العلاقات بين الدول.
- إن العلاقات بين تركيا والجزائر تستمد حاضرها ومستقبلها من ماضيها وتاريخها الطويل الممتد منذ بداية الوجود العثماني على الأراضي الجزائرية وكذلك من القواسم الحضارية والفكرية والثقافية التي تجمع الشعبين، ولا شك أن هذا يفرض ولا ريب وجود تعاون في شتى المجالات ومن بينها المجال الثقافي وهو موجود ولكنه ليس بالكيفية اللازمة ولا بالطرق والأساليب المتوقعة من علاقة بين بلدين تجمعهما الكثير من الأمور، لذا يتطلب الأمر التعاون أكثر في هذا المجال وتفعيل الاتفاقيات الثنائية أكثر والاستفادة من تجارب بعضهما البعض.
- يتجلى التعاون الثقافي بين الجزائر وتركيا بالدرجة الأولى في مجال التعليم العالي حيث تم فتح تخصص اللغة التركية في الكثير من الجامعات الجزائرية كما أن تركيا تستقبل سنويا العديد من الطلبة الجزائريين الراغبين في إكمال دراساتهم الجامعية في الجامعات التركية، ولا شك أن قطاع التعليم العالي من القطاعات المهمة في إثراء البعد الثقافي لهذه العلاقة ولابد من تعميقه وترسيخه أكثر من خلال تبادل التجارب بوسائل أكثر فعالية، كما يتجلى التعاون الثقافي بين تركيا والجزائر أيضا في التبادل الثقافي واعتبار الجزائر سوقا للمنتجات الثقافية التركية من مسلسلات وأفلام وأغاني.

خاتمة

تحتل تركيا موقعا فريدا باعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة، ويمكن تعريفها بأنها بلد مركزي ذو هوية إقليمية متعددة لا يمكن اختزالها في صفة واحدة وموحدة، فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر، فالدور التركي متعدد الأبعاد والوسيط ليس محصورا في منطقة الشرق الأوسط بل يشمل كل المحيط الإقليمي لتركيا.

ومن أهم الأوساط الإقليمية التي تلعب فيها تركيا دورا فعالا خاصة بعد اعتلاء حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في البلاد منطقة إفريقيا عموما وشمال إفريقيا خصوصا، وعالجت دراستنا هذه العلاقة القائمة بين تركيا وإحدى دول شمال إفريقيا وهي الجزائر مركزة على البعد الثقافي في هذه العلاقة بما أنه بعد محوري وتاريخي في العلاقة بين البلدين ولا شك أن استثماره والتركيز عليه سيمد البلدين بالكثير من الأسباب والحوافز والدوافع لتعميق أبعاد العلاقة الثنائية الأخرى.

ولا شك أن العلاقة الثقافية وإن انضوت تحت البعد السياسي والاقتصادي بين البلدين لحاجة كليهما إلى التطور والتنمية الاقتصادية إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إنكار أهميتها في توطيد العلاقة بين شعبي البلدين بما لهما من قواسم مشتركة.

والدراسة وقفت على بعض جوانب هذه العلاقة ومظاهرها والتي تمثلت في التعليم العالي، والتبادلات الثقافية، والمشاركات المتبادلة في المهرجانات والمناسبات الثقافية، بالإضافة إلى

حرص تركيا على الحفاظ على معالمها التي تؤرخ لفترة وجودها بالجزائر من خلال ترميم هذه المعالم.

إن البعد الثقافي رافد مهم من روافد تثمين العلاقات الثنائية بين البلدين ولا شك أن توجيه الاهتمام إليه أكثر من ضروري خاصة وأننا في عصر أصبحت في المجالات الثقافية موردا من الموارد الاقتصادية وبغض النظر عن هذا لابد للقواسم التاريخية والحضارية والثقافية بين البلدين أن تتوثق من خلال علاقة ثقافية قائمة على الاستفادة من تجارب بعضهما البعض.

قائمة المراجع

1. الكتب:

- أوغلو أحمد داود، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2010.
- بن نبي مالك، مشكلة الثقافة، تر: شاهين عبد الصبور، ط4، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000.
- جنسن لويد، نظرية السياسة الخارجية، تر: وليد عبد الحي، عمادة شؤون المكتبات، المملكة العربية السعودية، 1989.
- خريسان باسم علي، العولمة والتحدي الثقافي، ط1، دار الفكر العربي، لبنان، 2001.
- دندن عبد القادر، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، 2015.
- رشوان حسين عبد الحميد أحمد، الثقافة دراسة في علم الاجتماع الثقافي، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
- سيار الجميل ومجموعة آخرون، الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- عبد الرحمان أسامة، الأمن الثقافي العربي: أهميته عوامل تهديده وعوامل استقراره، دار الكتب المصرية، ط1، مصر، 2013.
- عفيفي محمد الهادي، في أصول التربية الأصول الثقافية للتربية، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1980.
- العلالى الصادق، العلاقات الثقافية الدولية (دراسة ساسية قانونية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- غانم أماني محمود، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، القاهرة، 2007.

- محمد زاهد جول، التجربة النهضوية لتركيا كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، 2013.
- مقلد صبري إسماعيل، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط4، الكويت، 1985.
- ناي جوزيف، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البحيرمي، دار الكعبيان، ط1، المملكة العربية السعودية، 2012.
- هارلمبس وهولبورن، سوشيولوجيا الثقافة والهوية، تر: محسن حاتم حميد، ط1، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010.
- الهلالي الملي، بن محمد مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، دون تاريخ نشر.

2. المذكرات والرسائل الجامعية:

- بركان إكرام، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء البعد الثقافي في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2009-2010.
- بن دايدة إبراهيم، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2008-2009.
- بن نعجة فيصل، البعد الاقتصادي وأثره في تطور العلاقات الجزائرية التركية 2004-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات دبلوماسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014-2015.

- بوزيدي يحيى، السياسة التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013.
- حمونة فاطمة، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.
- الرحاحلة أحمد سليمان سالم، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014.
- سوراخ إلهام، البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية تجاه إفريقيا دراسة الحالة القرن الإفريقي (2000-2015)، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إفريقية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2015-2016.
- عزي علي، حزب العدالة والتنمية ودوره في نهضة تركيا خلال 2002-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الإنسانية، 2015-2016.
- يوسف أمال، الممارسات الثقافية في الوسط الحضري -دراسة أنثربولوجية لأقصى مدن الساحل الغربي الجزائري-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الأنثربولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011-2012.

3. المقالات:

- إبراهيم محمد جواد، تعريف الثقافة، عن موقع:
- <http://www.annabaa.org/nba44/nazarat.htm>

- سليم جيهان، عولمة الثقافة واستراتيجيات التعامل معها في ظل العولمة، من ملف "العولمة وآفاق المستقبل في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 293، جويلية 2003.

- خشيب جلال، السينما.. قوة ناعمة فاعلة في السياسة الخارجية التركية، مقال نشر بموقع إدراك للدراسات والاستشارات.

[/http://idraksy.net/cinema-soft-power](http://idraksy.net/cinema-soft-power)

ص 2	مقدمة
ص 8	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.
ص 8	المبحث الأول: الثقافة مقارنة مفاهيمية.
ص 8	المطلب الأول: الإطار العام للثقافة.
ص 13	المطلب الثاني: محددات الثقافة ومكوناتها.
ص 17	المبحث الثاني: البعد الثقافي في العلاقات الدولية.
ص 17	المطلب الأول: الثقافة في نظرية العلاقات الدولية.
ص 23	المطلب الثاني: أهمية ومكانة الثقافة في العلاقات الدولية.
ص 30	الفصل الثاني: مقارنة معرفية للعلاقات التركية الجزائرية.
ص 30	المبحث الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الجزائرية
ص 31	المطلب الأول: مرحلة الحكم العثماني.
ص 36	المطلب الثاني: مرحلة ما بعد استقلال الجزائر.
ص 39	المبحث الثاني: الشراكة التركية الجزائرية.
ص 40	المطلب الأول: البعد الجيو سياسي للعلاقات التركية الجزائرية.
ص 45	المطلب الثاني: مجالات وأبعاد الشراكة بين الدولتين.
ص 52	الفصل الثالث: تجليات البعد الثقافي في العلاقات التركية الجزائرية.
ص 52	المبحث الأول: البعد الثقافي في سياسة تركيا الخارجية.
ص 52	المطلب الأول: أدوات توظيف البعد الثقافي في سياسة تركيا الخارجية.
ص 59	المطلب الثاني: أهداف توظيف تركيا للبعد الثقافي في سياستها الخارجية.
ص 60	المبحث الثاني: البعد الثقافي في سياسة تركيا الخارجية اتجاه الجزائر 2006-2016.
ص 61	المطلب الأول: العامل الثقافي كمحرك للعلاقات التركية الجزائرية.
ص 62	المطلب الثاني: مظاهر البعد الثقافي في العلاقات التركية الجزائرية.
ص 65	تقييم واستنتاج
ص 67	خاتمة
ص 70	قائمة المراجع.